

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب حاشیه ملا شمس بر خرقه

مؤلف

موضوع تألیف

۳۸۸۸



مؤسسه

۱۳۰۲


شماره دفتر

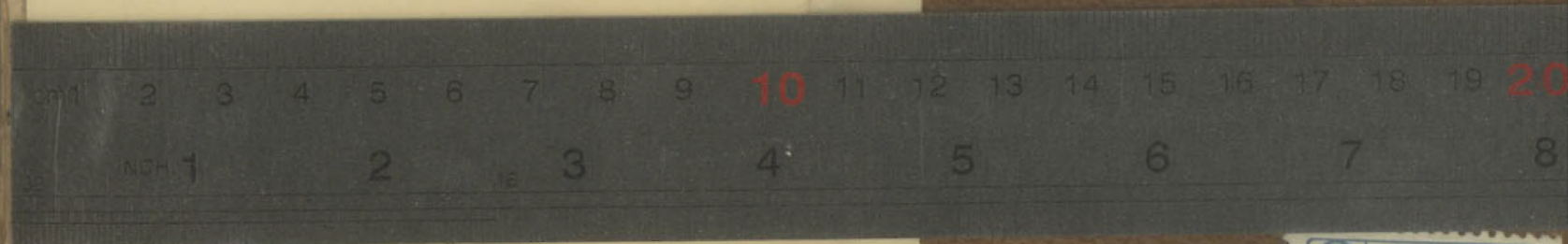
۲۵۹۵۴

۹۳۴۱۲

خطی - فهرست شده
۳۸۸۸

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		 مؤسسه ۱۳۰۲ شماره دفتر ۲۵۹۵۴ ۹۴۱۲
نام کتاب	حائیه ملاشما بر خرقه	
مؤلف		
موضوع تألیف	۳۸۸۸	



خطی - فهرست شده
۳۸۸۸



71 99

سی شد
۲۶ - ۱۷

شماره
۶
شماره

۲۸۸۱
۲۵۹۶۲

۸





بسم الله الرحمن الرحيم

محمد نذري الجدي واليهاء والصلوة واسم الله تعالى
 وعنه الاطهار والاصفياء ولعلهم يقولون انهم خلق الله
 محمد المحدثين ائمة بعد الله تعالى له ولوالديه تسليما
 عليه زده تعليقات تفقت معني بفضل الله سبحانه وتعالى
 البينات القويده وشهد الله به والاشياء التي خلقها الله
 انهم في عبادته حقايق ثمانية وثمانين واثنا عشر
 من كنهها ما اظن ان ينظر اليها الا ناس من اهل البيت
 الموافق او ينجح منها في تلك المقام قد سره الله تعالى
 في اثبات الصانع اسم ان موضوع العلم الا الله هو الموجد
 بما هو موجود لان موضوع العلم لا يمكن ان يتغير
 وليس قوة اخرى في العلم الا الله في العلم
 في احوال الموجود بما هو موجود في شئان احد
 العادة وما يتقاسم الموجود مثل قولنا بعض الموجودات
 الموجودات في العلم

هذا هو الموضوع
 في علم الله تعالى
 في علم الله تعالى
 في علم الله تعالى

الموجود

الموجود في العلم والوجود في العلم
 موجود بوجه لا يتقاسم الموجود مطلقا سواء كانت تلك التقاسيم
 تقاسيم بالنظر لا التقاسيم بالوجود والاول اوسع
 لاني البعيت في كنهه بالنسبة لا التقاسيم بالوجود والاول اوسع
 كما لا مورد العامة اذا عرفت هذا في معرفته وقع في الشئ
 هذا فبعض جري صانع العالم موجود وان كان على ان الموجود
 موضوع في العلم الا الله لا يكون له كنه في موضوع العلم
 لان العلم لا يصلح العلم هو ارضي رايه لموضوع العلم
 ويحكم له في اني ان قولنا صانع العالم موجود في قوة قولنا
 بعض الموجودات صانع العالم ونسب كلف لا نرجح له بل في
 اول ان المستند ببعض الموجودات صانع العالم والمستند في
 موجود وان كان على ان المستند يصير به في العلم لان الواجب
 هو الذي كنهه جوده والذات كنهه جوده كنهه موجودا اليه
 فيصير المال ان ما كنهه موجودا بالضرورة كنهه موجودا
 لا محذور في العلم والملاذ في العلم هو اثباته في العلم
 اي العلم ان الذي هو موضوع وجوب الموجود في العلم
 لا يكون ذلك في معرفته لا الله

هذا هو الموضوع
 في علم الله تعالى
 في علم الله تعالى
 في علم الله تعالى

[illegible]

7

ذاته بل نبوت الصانع الذي خلقه حال العالم واصل
 ان الواجب تصنع العالم بمتبذاته وانه قد خلقه
 النظر في خلقه حال العالم فانه قد خلقه بمتبذاته
 وجوبه على هذه الوجه الذي يظن ان الواجب تصنع
 والواجب منها ان يثبت البرهان بحسب الطرق الموردي
 كون الواجب صانع العالم كنه هذا البرهان الذي يظن
 البرهان المذكور في حق البرهان على وجه ينفذ به البرهان
 ويظهر مقصود المبرهن من موضوع المقام هو ان الواجب تصنع
 يمكن اعتبارنا من وجهين احدهما ان الواجب تصنع العالم ومنتجا
 في كنه العالم بحيث كنهه صانع واجب الوجه بالذات
 حيث كنهه منتجا واجب في منتجا كنه الواجب
 كنه صانع العالم اذا عرفت ان القول للعالم صانع
 احدها المصنوع والجيولوجيا والاشياء ذواتها
 واجب الوجه بالذات وهذه الصفة ثبت بالبرهان
 التي هي واحدة الوصفين وهو المصنوع والجيولوجيا
 الاخر وهو كنه العالم اذا جعل صانع واجب بالذات
 والاشياء كنه العالم اذا جعل صانع بالذات

لا كنه

لا كنه الواجب صانع العالم فانه قد خلقه بمتبذاته
 ان الواجب تصنع العالم بمتبذاته وانه قد خلقه
 النظر في خلقه حال العالم فانه قد خلقه بمتبذاته
 وجوبه على هذه الوجه الذي يظن ان الواجب تصنع
 والواجب منها ان يثبت البرهان بحسب الطرق الموردي
 كون الواجب صانع العالم كنه هذا البرهان الذي يظن
 البرهان المذكور في حق البرهان على وجه ينفذ به البرهان
 ويظهر مقصود المبرهن من موضوع المقام هو ان الواجب تصنع
 يمكن اعتبارنا من وجهين احدهما ان الواجب تصنع العالم ومنتجا
 في كنه العالم بحيث كنهه صانع واجب الوجه بالذات
 حيث كنهه منتجا واجب في منتجا كنه الواجب
 كنه صانع العالم اذا عرفت ان القول للعالم صانع
 احدها المصنوع والجيولوجيا والاشياء ذواتها
 واجب الوجه بالذات وهذه الصفة ثبت بالبرهان
 التي هي واحدة الوصفين وهو المصنوع والجيولوجيا
 الاخر وهو كنه العالم اذا جعل صانع واجب بالذات
 والاشياء كنه العالم اذا جعل صانع بالذات

لا كنه الواجب صانع العالم فانه قد خلقه بمتبذاته
 ان الواجب تصنع العالم بمتبذاته وانه قد خلقه
 النظر في خلقه حال العالم فانه قد خلقه بمتبذاته
 وجوبه على هذه الوجه الذي يظن ان الواجب تصنع
 والواجب منها ان يثبت البرهان بحسب الطرق الموردي
 كون الواجب صانع العالم كنه هذا البرهان الذي يظن
 البرهان المذكور في حق البرهان على وجه ينفذ به البرهان
 ويظهر مقصود المبرهن من موضوع المقام هو ان الواجب تصنع
 يمكن اعتبارنا من وجهين احدهما ان الواجب تصنع العالم ومنتجا
 في كنه العالم بحيث كنهه صانع واجب الوجه بالذات
 حيث كنهه منتجا واجب في منتجا كنه الواجب
 كنه صانع العالم اذا عرفت ان القول للعالم صانع
 احدها المصنوع والجيولوجيا والاشياء ذواتها
 واجب الوجه بالذات وهذه الصفة ثبت بالبرهان
 التي هي واحدة الوصفين وهو المصنوع والجيولوجيا
 الاخر وهو كنه العالم اذا جعل صانع واجب بالذات
 والاشياء كنه العالم اذا جعل صانع بالذات

العالم

لا كنه

العالم ثابت لها بخلافه باعده فخره وانه يخرج ان لقمان كان
 الوجه صانع العلم قد نظر حقيقة بصحاب العلم له البرهان
 ونهاية ايراد الوجه جازع استدلال آخر مشهور وهو ان الحق
 المطلق المصنف هو الله تعالى الذي هو الممكن في ذاته
 على الفقد المحل ظاهر وهذه الصفة عندنا له عندنا في
 الوجه بالذات بالبراهين الدالية ونفسه بالاركان والادراك
 اشتمال الوجه المطلق على الفقد المحل عندنا له في الفقد
 في فخر الوجه المطلق معلولا كعدم الممكن في فخر الوجه المطلق
 ان لا يثبت للوجه ثم كونه فخر الوجه المطلق بخلافه
 بل لا حيلة له في استحال الوجه المطلق على الفقد الممكن
 قطع قطع النظر عن هذه العلة في نفس الامر عدم امکان عدم
 معلولا في نفس الامر عدم امکان عدم كونه الوجه
 فخر الوجه المطلق وهو باطل لان كونه الوجه في فخر
 المطلق ثابت له نعم بالنظر لا ذاته وان قطع النظر عن جميع
 ما عدا ذاته نعم وتقر الوجه اب هو ان وجه البرهان لذلك
 الوجه في فخر الوجه المطلق بل الوجه في فخر الوجه المطلق

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or ownership mark, located in the bottom right corner of the page.

[illegible]

مختار الملك نور وادخله في خزائن ارجل الملك العادل في سنة

الموجبات في الواجب في ذاته ضرورة
انفس كذا الموجب المطلق

يعني بان الاستعمال على الفرد الحكم على ذلك مستأنف
 لا استعمال على الفرد الواجب لذات كانه
 المراد بان الاستعمال على الفرد الحكم على ذلك مستأنف
 الواجب لذات كانه لا امكن ان العلم احداهما
 هو من حيث العلم كونهما الوجه المطلق الحق على
 الفرد الواجب لذات في العلم والواجب
 مستأنف على الفرد الحكم على ذلك مستأنف
 بدون العلم وهو وعظمان استعمال
 على الفرد الحكم على ذلك مستأنف
 الواجب لذات كانه لا امكن ان العلم احداهما
 لا استعمال على الفرد
 الواجب
 بالذات
 منه
 الله

الحمد لله

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والعظمة والجلال والكرامه
والعظمة والجلال والكرامه
والعظمة والجلال والكرامه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الملك لطيفة الوجه لا يكون الا بعد تحقق الوجود بها وهو ان يكون الوجود
على وجهه فالمقصود من قوله الشئ عالم الوجود علم الوجود انه عالم
لطيفة الوجه علم بنفس لطيفة الوجود وعندها لا يكون شئ
الشئ كما في الامور من غير ان العلم الشئ عالم الوجود علم الوجود
كل شئ شئ على وجوده لا توقف لطيفة الوجود على لطيفة الوجه
وعنه فقد اليك ان من كان في ذلك لا ينفك عن ان كان من من توقف
لطيفة الوجه اليك عن غيرها لان انصاف شئها من توقف على
ذلك الشئ يعني فاذا كان القول لا يتم ذلك في لطيفة الوجه
لانها ليست حقيقة فاعية من كونها وصفية لانه من قد يكون
لطيفة الوجه فاما نحن فاذ انما كانت لطيفة الوجه والوجود والوجود
لطيفة الوجه المطلق العام البديهي حتى اراد انما شئها من
الوجه بنفس ذاته فحقس واستقم كما امرت الشئ كما في قوله
الى ما وان قيل لانه لا يوجد بالاجاد والاكباد والاضاحه فسلم ان
لطيفة نائية لكن نقول ان الوجه اليك لطيفة نائية وعندها
الوجه لطيفة نائية عما ثبت بعد اثبات الوجه بهما عن
المتنازع فيه ولانه لا يوجد بالاكباد والحققة ايج حصة الله فلا يتم

الحاصل (الغالب) والوجه الأول

[illegible]

الاصحاح

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً يهتدون بهم
والعلماء أئمةً يهتدون بهم
والعلماء أئمةً يهتدون بهم

عدم تحقق الوجود لا ينافي عدم الوجود حيث لا ينافي
 وقوع شئ الاشياء في وجوده الدور لا ينافي في شئ من شئ
 ما لا يوجد ما لا يمكن شئ الاشياء لا يمكن ان يكون الوجود
 عين ما ان يذكر بعض البراهين التي في هذا المطلب لا يمكن
 الاضطرار غير ما ذكره الطائي منها بان الضرورة في الوجود
 هو وجوده في العلم بما يستلزمه في ذاته لا يكون له الوجود
 والعدم وهذا استلزامه في ذاته لا يكون له الوجود
 بان لا يكون له الوجود و قد ثبت ان الشئ لا يمكن ان يحصل
 ضرورة الوجود في ذاته لم يوجد فاذا لم يخلو شئ من الوجود
 مستلزمه او غير مستلزمه في الوجود لا ينافي الوجود
 و حيث لا ينافي الوجود في ذاته لا ينافي الوجود في ذاته
 اذا لم يكن في الوجود ضرورة بان لا ينافي الوجود في ذاته
 وجوده المستلزم في الوجود في ذاته لا ينافي الوجود في ذاته
 و علم ان عدم الضرورة في الوجود لا ينافي الوجود في ذاته
 الشئ الاضطرار في ذاته لا ينافي الوجود في ذاته
 الشئ الاضطرار في ذاته لا ينافي الوجود في ذاته

في الوجود في ذاته

عدم تحقق الوجود لا ينافي عدم الوجود حيث لا ينافي
 وقوع شئ الاشياء في وجوده الدور لا ينافي في شئ من شئ
 ما لا يوجد ما لا يمكن شئ الاشياء لا يمكن ان يكون الوجود
 عين ما ان يذكر بعض البراهين التي في هذا المطلب لا يمكن
 الاضطرار غير ما ذكره الطائي منها بان الضرورة في الوجود
 هو وجوده في العلم بما يستلزمه في ذاته لا يكون له الوجود
 والعدم وهذا استلزامه في ذاته لا يكون له الوجود
 بان لا يكون له الوجود و قد ثبت ان الشئ لا يمكن ان يحصل
 ضرورة الوجود في ذاته لم يوجد فاذا لم يخلو شئ من الوجود
 مستلزمه او غير مستلزمه في الوجود لا ينافي الوجود
 و حيث لا ينافي الوجود في ذاته لا ينافي الوجود في ذاته
 اذا لم يكن في الوجود ضرورة بان لا ينافي الوجود في ذاته
 وجوده المستلزم في الوجود في ذاته لا ينافي الوجود في ذاته
 و علم ان عدم الضرورة في الوجود لا ينافي الوجود في ذاته
 الشئ الاضطرار في ذاته لا ينافي الوجود في ذاته
 الشئ الاضطرار في ذاته لا ينافي الوجود في ذاته

في الوجود في ذاته

في الوجود في ذاته

ثم ذات الكثرة مجموعهم اقتضاها ذات الحكم بالمتبعضات انما تقتضي
تساوي النسبة المذكورة وحسن الجواب ان اذا اقتضى الحكم بالمتبعضات
النسبة المذكورة فانه يجوز ان يمتنع الوجه او الوجهان او الوجه
عنه انما لان المتبعضات التي هي اجزاءها ولو بالعدد لا يكون
ذلك من مقتضى الميراث وبما لا يلزم الا انه لا يجوز ان يكون له ذات
فذكر اول ان الاولوية الذاتية لها نصيبان احدهما اقتضا
الذات الحكم بوجوب احد الطرفين بالقياس الى ذاته اقتضا
غيره بالغحد الوجوب ووجه اخر بالغحد الوجوب في انما
كثيره احد الطرفين الحكم بالمتبعضات الذوات لا يتغير
بحد الوجوب ولا كثر تلك الحقيقة باقتضاها اصل من غير الحقيقة
ولا من غير الحقيقة او من كل الحقيقة كغير الاولوية كما في وجوب
الحكم وكثير الحكم موجودا بها واستدل الحكم بالمتبعضات
انها لا تباين لخصيصها بالوجه بان وجوب كثر من مباديها
حاصل في نفسه انما عاينها والشرائط في ذلك فاحش وانما
حده نفسه هو فاحش فان ذلك لا يمتنع وجوبه والشرائط
والاولوية الذاتية كغير متصف بالوجه وليس هو كغيره

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

سبب كونه نوعا من الذات نشأ به الرجاء ان انصاف به فيكون
 اوله في نفسه لانه لا يخرج المطلوب من كونه على ان انصاف
 فيكون الشئ موجودا في نفسه لانه ان الشئ المنفصل لا يوجد
 لانه كونه موجودا في نفسه من انصاف الوجه في نفسه لانه كونه
 قبل وجوده موجودا في نفسه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه
 لاحد الوجه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه
 مع بقا الرجاء كان في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه
 البراقع في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه
 لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه
 وهو على الوجه وعلى الوجه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه
 وهو على وجهه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه
 سبب ما كان حاصله في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه
 جميعا لا احد على وجهه لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه
 مع نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه
 من الروسا ان الية نفسها لا يوجد في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه
 في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه لانه في نفسه

والمتفادى وحيد ذلك الرحمان يجب له كونه الطرف الآخر
موجودا وان كان ان يكون الطرف الرابع موجودا بانفسه
واجبا لنفسه لان المتباينين لا يمكن ان واسمى ذلك كنه
الغيران فظهر الفرق بين الرحمان والسموات والارض
فان الارض منسوبة اليها من صفات الهيئات كبر ودة والارض
منسوبة لان مقصود الاستدلال هو ان مع محقق رحمان الذي
لا حد الطرفين يجب له كونه الطرف الاخر موجودا بالحق
والاعتقاد الرحمان لان الاعتقاد الرحمان الذي لا غير
الارض ولا زواج فانه يجوز له كونه شقيقا لنفسه
والاعتقاد مع ذلك يقع خلاف مقصود من خارج كانه
مستوفاه فذلك يجب العقائد بالضرورة مع ان مقصود طلبة البر
يبدو ان اعتقاد طلبة البر ودة السلب اعتقاد بالبر
موجود حتى بالحق حتى يحصل البر ودة ونظير ذلك كونه
المحرك في الصدق فترى ان طلبة الصدق كونه في المكون
ثان فلان قوله فلان غاية لازم له كونه العدم محضا
فقط والاداة وطا ان لا يستلزم ذلك له كونه محضا

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

[illegible]

عاشقانه

والمراد بالي الى النفس والموضوع في الحال واذ كان
هذا الى محكي البتة نفس مخوم الموضوع بما هو موضوع
لا بد له ان يكون نفس ثبوت الى الحال لنفس الموضوع
يوسر في غاية الممكنة حيث يمكن الاستدلال في هذا
ان الزامه في نفس ذلك الحال ووضع امور اخرى في حال
التي ناسبا من نفس ثبوت في نفس وضع وحال امر
في ذلك الموضوع الذي نفس ذلك كما ان ذلك في حال
وهذا المقدم اقول الموضوع في هذا الاستدلال الحكم
ان يمكن ولا ريب ان وقوع الوجهة في وقت والعدم في وقت
حال الحكم البتة الممكن بما هو محكي الا ترى ان بعض الحكم
يوجد في وقت وينعدم في وقت اخر وعدم الحكم في ثبوت الحكم
بعض الخصائص التي جبره نفس طبيعة الحكم بما هو محكي
الزمانية غير مضر كما عرفت فيتم الاستدلال وينبغي التمسك
حيثما كان التحقيق عند المقدم وقد عرفت اني كلامي في
دوره في نفسه في تنقيح هذا المقام لان غير المحقق
هو ان في الال ليس هناك في جميع حالات

وذكر الشيخ في كتابه في تاريخه
الحمد لله

كل من يخون الدنيا في طاعة الله
والله يرضاه ويحبها

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

م. ١٠٠

نه الوجود والعدم في نفس الاشياء سوى ان الوجود
 موجودا والعدم سوى العدم كما نه وجودا لعدم
 وليس صرف سافه ثم نقول نه لظهور زمانه الذي هو
 عدم الاشياء او كونه قد بان ان عدم الذي كونه
 قبل وجوده قد تم ذلك لان الزمان الذي زاد الوجود
 على ما لم يكن موجودا او موجودا فانه كونه موجودا
 كما نه كونه لكانت في غير كونه داخل فيها سوى الوجود
 في كونه وجوده ايضا بوقوع عدم حكم الجميع والعدم
 واهل ان قد ذكرنا ان الزمان اذا كان جازما لعدم الوجود
 يجب ان يكون قد بان الاحداث في نفس الاشياء
 الزمان موجودا كما نه قبل الوجود والعدم سواء قبل
 كان والعدم في نفس جازما في وجوده كونه الوجود
 ذلك المادي وهو خلف الجميع والعدم في النبي ولان
 موجودات على ما لم يكن سوى ما هو في اخرها كما
 الوجود في كونه عدم العلم قبل وجوده في ظرف كونه
 بل كونه عدمه في الزمان والعدم في العلم بالعدم

مرکز عدم ابرار و عدم علم و عدم ایمان
و غیر اهل ایمان و اهل معرفت و اهل معرفت
و اهل معرفت و اهل معرفت و اهل معرفت
۱۰

الافاضة وجازعة المدينين بغير التمسك بها في قدم العالم
 وحده وانه لا يمكن ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 ليس ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 وحده ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 ووجوبه ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 قبل ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 فكيف ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 الشرط ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 الذي ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 والغيري من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 واجبا بالغيري من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 وجهه ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 مقدم الشرط ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 لا يمكن ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 لكن عدمه من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له

عدم المصدم

ولم ينفذ من بين الامكان ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 اثباته من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 عدمه ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 ممكن ان لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 المصلحة من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 مقدمه من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 بها المصلحة من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 المصلحة من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 قد لا يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 لها ذلك من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 واهلها من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 البها من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 له من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 واهلها من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 واهلها من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له
 فانها من غير ان يكون له من غير ان يكون له في العالم من غير ان يكون له

فان الاجاب المقتضى الذي ثبت للطبايع منقضى علم الغيوب
 عند انكسارها والممكنين والاجاب الخاصين ثابت للتركيب
 حينئذ عند انكسارها والمقتضى لافاقا فلان تركب منها في ذلك
 فالتركيب لا يكون الا ان ثبت على جبرك انه ذات الكوا
 حينئذ في حتمية تزم تقدم العالم ام لا حتمية تزم ان يكون
 لا يكون الا في تقدم العالم والحدوث قال الله تعالى
 ان السماوات ما تحصى ان الفضا سطر لم يرهوا لان القدم
 منسحق لتركيبه فلو انما هو محتمل في ان البداية الاول ليس
 مقادير محتملة بل في ان قدرته وحيث بارود لا يوجد ان كثر
 في ذاته وان فاعلية ليست كفاية المحجوب في خبر الطبايع
 وان تامة الفاعلية وان العلم ان في مستند الوجود في حتمية
 ان الفضا سطر لا تتركب مع الممكن في ثبوت القدرة
 لكونه حتمية وانما في ثبوت قوله وانما في الفضا
 ما يفيض الى ان ارادوا ان ذلك التفسير في وجوب المقتضى
 الامم كالت ولفهم ارادوا ان في التفسير ليس موافقا لتفسير المشهور
 فوسم كبر الاجاب موافقة المشهور وبتأجيله اذا كان من المقتضى

فقد حسن على تلك المسألة وإنما قال فلان قوله وإن
ان في الطول انه رده في رد دليلكم كما كان من وافتها
ما ذكره الخشني من ان نفي ان يكون المذکور له متصفاً به
الطول من الذي ذكره المسألة الاستدلال به كما
ذلك المطالب بحذف الكثرة المقدمات ولم يرد الخشني ان
في الطول ما يرد اصله فالمراد ان الشاهد على
المطالب اصل المطالب عدل لا دليل آخر له وذكره المور
قال فالطول ليس له متصفاً المقام اليه اجم هذا صحيح
ما ورد الخشني من انه في ذكره المور ولا يمتنع ما ذكره
بل نقول بل ان الخشني كيف كان ينبغي ان كان عدل
لم يقل الخشني في قوله بين الحكماء او المعتبر له ولم يقل بين
المستبين كما يقضي المقام بل لا بأس من المستبين
يقولون به في كتاب انما هو قال بين الحكماء والمستبين
فيهم لانه لا يقع قوله ووجه اشتراكه
قال ان عبار من المقام الخشني واقول في الاول
ان المعارضة منه فساد لا يصح ان يقول على تقدير عدم كونه

[illegible]

والمراد ان شرطه الشرط الواحد من حيث ان يكون له
 البنية بوجه آخر وهو ان يكون له بنية واحدة
 واحدة متصلة ولا اجزاء في بنية كل واحد من هذه البنيات
 بعض مبين من تلك الحركة الواحدة وتقتضي ذلك كونها متصلة
 فظهر ان شرطه على الشرط الحادث لا يكون لازما لغيره في
 المقدمه من غير المعارض المذكور وانما هو كونه شرطه
 الشرط المذكور لازما لغيره في الجواب المذكور ولا يلزم اذ
 يمكن تخصيص شرطه التوقف على الشرط الحادث بوجهين
 التوقف على الشرط الحادث انما هو كونه متصلا بالاعلى
 فيتوجب المعارض من غير ان ينافي وانما لم يميز بالاعلى
 فانه لا يصح استعمال الامر بالاعلى في الدليل فانما هو كونه
 الاول شرط الجاهل كما لا يخفى وتقول مع ان المقام وبما
 حاصل الكلام من غير ما بينهم حيث سقط الخلف في معنى
 الاثر ام سقطوا من حيث كونه في الدليل بقوله كما يجب
 احسن كل منهم في حاصل ما قل بقوله فاما لو ان كان ما بين
 ثم اتجه بغيره بوجه الدليل باستلزامه حتى يتصور كونه

والمراد ان شرطه الشرط الواحد من حيث ان يكون له
 البنية بوجه آخر وهو ان يكون له بنية واحدة
 واحدة متصلة ولا اجزاء في بنية كل واحد من هذه البنيات
 بعض مبين من تلك الحركة الواحدة وتقتضي ذلك كونها متصلة
 فظهر ان شرطه على الشرط الحادث لا يكون لازما لغيره في
 المقدمه من غير المعارض المذكور وانما هو كونه شرطه
 الشرط المذكور لازما لغيره في الجواب المذكور ولا يلزم اذ
 يمكن تخصيص شرطه التوقف على الشرط الحادث بوجهين
 التوقف على الشرط الحادث انما هو كونه متصلا بالاعلى
 فيتوجب المعارض من غير ان ينافي وانما لم يميز بالاعلى
 فانه لا يصح استعمال الامر بالاعلى في الدليل فانما هو كونه
 الاول شرط الجاهل كما لا يخفى وتقول مع ان المقام وبما
 حاصل الكلام من غير ما بينهم حيث سقط الخلف في معنى
 الاثر ام سقطوا من حيث كونه في الدليل بقوله كما يجب
 احسن كل منهم في حاصل ما قل بقوله فاما لو ان كان ما بين
 ثم اتجه بغيره بوجه الدليل باستلزامه حتى يتصور كونه

والمراد ان شرطه الشرط الواحد من حيث ان يكون له
 البنية بوجه آخر وهو ان يكون له بنية واحدة
 واحدة متصلة ولا اجزاء في بنية كل واحد من هذه البنيات
 بعض مبين من تلك الحركة الواحدة وتقتضي ذلك كونها متصلة
 فظهر ان شرطه على الشرط الحادث لا يكون لازما لغيره في
 المقدمه من غير المعارض المذكور وانما هو كونه شرطه
 الشرط المذكور لازما لغيره في الجواب المذكور ولا يلزم اذ
 يمكن تخصيص شرطه التوقف على الشرط الحادث بوجهين
 التوقف على الشرط الحادث انما هو كونه متصلا بالاعلى
 فيتوجب المعارض من غير ان ينافي وانما لم يميز بالاعلى
 فانه لا يصح استعمال الامر بالاعلى في الدليل فانما هو كونه
 الاول شرط الجاهل كما لا يخفى وتقول مع ان المقام وبما
 حاصل الكلام من غير ما بينهم حيث سقط الخلف في معنى
 الاثر ام سقطوا من حيث كونه في الدليل بقوله كما يجب
 احسن كل منهم في حاصل ما قل بقوله فاما لو ان كان ما بين
 ثم اتجه بغيره بوجه الدليل باستلزامه حتى يتصور كونه

ان ما لا يميزه الا في نفسه وتكون له بنية واحدة من حيث هو
 اسقط الخلف كما لا يخفى لان الشرط الواحد من حيث هو
 المقدمه المذكور في الدليل والشرط متعلق الشرط الخلف
 او قد يتم في بنية متناهية في ذلك فيكون له بنية واحدة
 ان لم لا يستلزم الى ان المذكور في الشرط انما ينافي بالحي
 مستطرد فيه لا انه لا يكون له بنية واحدة في بنية واحدة الى الخلف
 الخلف المذكور في الدليل المذكور في الشرط والشرط
 المقدمه من غير ما بينهم حيث سقط الخلف في معنى
 الشرط من حيث كونه في الدليل المذكور في الشرط
 فاما المقام من حيث كونه في الدليل المذكور في الشرط
 فانه لا يصح استعمال الامر بالاعلى في الدليل فانما هو كونه
 الاول شرط الجاهل كما لا يخفى وتقول مع ان المقام وبما
 حاصل الكلام من غير ما بينهم حيث سقط الخلف في معنى
 الاثر ام سقطوا من حيث كونه في الدليل بقوله كما يجب
 احسن كل منهم في حاصل ما قل بقوله فاما لو ان كان ما بين
 ثم اتجه بغيره بوجه الدليل باستلزامه حتى يتصور كونه

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

٧٤

في قوله

انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

العلم في كنهه لا يحاط به لفظاً بل ببعض اجزائه فكيف لا يعلم العلم
 تارة بعد تارة في كل وقت اليوم من زمانه من اجزاء العلم هو العلم
 المطلق المقتضى في غير تلك المراتب القدرية عند من لم يعلمها
 بل لا يحاط به القياس في جميع اجزاء العلم كمن يقتضيه شي
 وجوبه يقتضيه العلم في بعض اقسامه لا يجوز ان يكون كنهه العلم
 بل يشبهه في بعض اجزاء العلم دون بعض كما هو في العلمين
 به تقدم به على قدم الفعل المطلق الذي هو العلم لا يتم
 هو العلم في كنهه لا يحاط به لفظاً بل ببعض اجزاء العلم او بعضها
 بخلاف قدم جميع اجزاء العلم عند من لم يعلمها في جميع
 القدرية اذا عرفت في الوقت وجاهد في عقل من لا يعلم
 يقتضيه في العلم لزوم قدم كل فرد يقتضيه في العلم
 و لا يمكن قدم كل كنهه سوى العلم في الصادر من العلم
 في اتفاق العلم الاساسي و تقدم العلم على جميع الاشياء
 القاطنين بان لا فاصل في الوجود الا بعد بيان الدليل
 في شبهة في الاشياء التي لا يكون شيئاً في العقل بل في العلم
 ووجه العلم في علمه كونه العلم في العلم في العلم في العلم

هذا العلم في كنهه لا يحاط به لفظاً بل ببعض اجزاء العلم
 و لا يمكن قدم كل كنهه سوى العلم في الصادر من العلم
 في اتفاق العلم الاساسي و تقدم العلم على جميع الاشياء
 القاطنين بان لا فاصل في الوجود الا بعد بيان الدليل

العلم في كنهه لا يحاط به لفظاً بل ببعض اجزاء العلم
 تارة بعد تارة في كل وقت اليوم من زمانه من اجزاء العلم هو العلم
 المطلق المقتضى في غير تلك المراتب القدرية عند من لم يعلمها
 بل لا يحاط به القياس في جميع اجزاء العلم كمن يقتضيه شي
 وجوبه يقتضيه العلم في بعض اقسامه لا يجوز ان يكون كنهه العلم
 بل يشبهه في بعض اجزاء العلم دون بعض كما هو في العلمين
 به تقدم به على قدم الفعل المطلق الذي هو العلم لا يتم
 هو العلم في كنهه لا يحاط به لفظاً بل ببعض اجزاء العلم او بعضها
 بخلاف قدم جميع اجزاء العلم عند من لم يعلمها في جميع
 القدرية اذا عرفت في الوقت وجاهد في عقل من لا يعلم
 يقتضيه في العلم لزوم قدم كل فرد يقتضيه في العلم
 و لا يمكن قدم كل كنهه سوى العلم في الصادر من العلم
 في اتفاق العلم الاساسي و تقدم العلم على جميع الاشياء
 القاطنين بان لا فاصل في الوجود الا بعد بيان الدليل
 في شبهة في الاشياء التي لا يكون شيئاً في العقل بل في العلم
 ووجه العلم في علمه كونه العلم في العلم في العلم في العلم

العلم في كنهه لا يحاط به لفظاً بل ببعض اجزاء العلم
 تارة بعد تارة في كل وقت اليوم من زمانه من اجزاء العلم هو العلم
 المطلق المقتضى في غير تلك المراتب القدرية عند من لم يعلمها
 بل لا يحاط به القياس في جميع اجزاء العلم كمن يقتضيه شي
 وجوبه يقتضيه العلم في بعض اقسامه لا يجوز ان يكون كنهه العلم
 بل يشبهه في بعض اجزاء العلم دون بعض كما هو في العلمين
 به تقدم به على قدم الفعل المطلق الذي هو العلم لا يتم
 هو العلم في كنهه لا يحاط به لفظاً بل ببعض اجزاء العلم او بعضها
 بخلاف قدم جميع اجزاء العلم عند من لم يعلمها في جميع
 القدرية اذا عرفت في الوقت وجاهد في عقل من لا يعلم
 يقتضيه في العلم لزوم قدم كل فرد يقتضيه في العلم
 و لا يمكن قدم كل كنهه سوى العلم في الصادر من العلم
 في اتفاق العلم الاساسي و تقدم العلم على جميع الاشياء
 القاطنين بان لا فاصل في الوجود الا بعد بيان الدليل
 في شبهة في الاشياء التي لا يكون شيئاً في العقل بل في العلم
 ووجه العلم في علمه كونه العلم في العلم في العلم في العلم

فوجبه بالزم من استعمال الخ بمكانه كذا في آخر العالم عند
 على آخره لا تقدم الشرط لنفسه مع ان في الكلام خبره جازم فان
 الخبر خبره فانما هو في قوله قبل بالفاظه ووجهه لا لا شرط في الخبر
 مع ذكر ما عارضا في قوله مع قوله الثاني الكلام خبره جازم
 اشارة الى الطبع الذي ذكرنا بقوله فان قبل هذا الخبر
 انهم قد عرفت له وجهه انهم لا حاجة الى هذا القيد
 واعلم ان الموجب بصيغة المفعول يكون منه ما ثبت
 في الراجح في الفاعل الموجب بصيغة المفعول لا يكون الا
 ولا يطبق على الاعمى الطباع كانه والمادة بالنسبة لبعض
 طبيعتها والفاعل الموجب بهذا المعنى متعلق بالفاعل
 المتحارب والموجب بصيغة الفاعل هو بعض الحركات
 اي لا اشارة والموجب بهذا المعنى كانه ما وقد لا
 تمام اذا كان الفاعل المتعلق مستحقا لشرطه ايضا
 موحيا بما في الموجب الواقع في كلام الله كانه بصيغة
 الفاعل وقوله التام قيدا لاني وكان الخشعي
 بصيغة المفعول والموجب بصيغة المفعول كانه

والد امیر خسرو صاحبزادہ
موصیٰ امام احمد

ولهذا انصرف عن التمسك بان قيد التمسك قد انقضى انما هو
لا ريب له انه لو سلم ان الموضوع بعد الفعل لا يكون له الوجود
ومع ذلك ذكر الموضوع التمسك لا يلزم من حذفه ان يكون له الوجود
في الوجود من غير ان يكون له الوجود في ذلك الشيء لان الموضوع
شرك بين الموضوعين هذا كما بان في كونه للوجود في كل واحد
هو ان هذا القيد ليس احترازا على كونه بان في كونه مشترك
الموضوعين لا بان في كونه بان لان الوجود في كل واحد
ان لم يتحقق في موضوعين مشتركين كانا الموضوعين في كل واحد
فقد لا يكون مشتركين في كل واحد بل الموضوعين في كل واحد
في القيد ليس احترازا على كونه بان في كونه مشتركين
الموضوعين التمسك هذا انما لا يجب ان يكون له الوجود في كل واحد
المختلف في الموضوعين التمسك امر اعم من ان يكون له الوجود في كل واحد
المختلفين في الموضوعين التمسك امر اعم من ان يكون له الوجود في كل واحد
موضوع التمسك في الدليل على ما هو في موضوعه انما يكون له الوجود
واما في ذلك المختلف في كل واحد من موضوعات التمسك
لا يجب ان يكون له الوجود في كل واحد من موضوعات التمسك

۹۱۹

منه لم يكن واجب الوجود لا مستقلا بل كونه الوجوب الكلي
 من واحد فان لم يكن شي من جهة العالم لان المراد العالم
 سوى المبدأ الاول فان وضع الواسط بين واجب الوجود
 له انه وبين العالم شي اخر وقد ينفك توجبه كلهم المص
 وهو قوله الواسط فيقول ان بعد لفي الاجاب بوجوب
 انه لا يزم ثبوت الاجتبار لان الاجاب الذي لنا
 من الطبيع متفق مع الواجب بل ساءه كل من مضمون له
 ان الاختيار الذي له من بعض الموجدات كال
 مثل ليس الواجب اليه لان اجتهاد الواجب لم يكن
 قبل اختيارنا لان اجتهاده واجب و اختيارنا ممكن
 ثبوت الواسط بين الاجاب الذي في الطبيع وبين
 الاختيار الذي اختيارنا شار قدس سره في وضع هذا الوجه
 والواسط غير مستحيل وهو صلا ما سلمنا ان اختيار الواجب
 من ذكره ليس من قبيل اختيارنا بمعنى انه ليس ممكن
 اختيارنا ممكن وان لم يكن اختيارنا ما لم يكن
 لا يخرج من كون اختيارنا بل انهم في كونه اختيارنا

منه والاختيار اجتهادنا وشكر ذلك ان الوجوب اذا
 فاما انه اختيارنا من كونه وجودا بل كونه ذاتا بالوجود
 وكذا ليس مثله فانه يوجد في نفسه ومن الموضع المكان
 فاما صلا في نفسه في ذلك كونه وجودا و قد رتب وجوده
 من الصفات الكلية وعلى هذا الوجه كونه اختيارنا في الطبيع
 قدس سره في تعالي شانه من سواهم مراد قدس سره
 بعض ان جعل كل المص في كونه اختيارنا في الطبيع
 وحاصله ان وجود الشرع انه لم يكن بوجوبه بل كونه
 مستحيله اوله فان كان الاول كانه موجبا ولم يكن
 كان مختارا لعلوم كمال الباري سبحانه ولهم قادر مختارا
 وبين كونه موجبا ما ذكرناه من ان وجود العالم كونه
 قادر او لا موجب بل كونه متوسطا بين الاجاب والاختيار
 غير مستحيله والوجه ان متعارفان في القول لا بعد له كونه
 قول المص قدس سره اشارة الى قولنا ان شارة الاختيار
 في ان القدرة رتبة في الذات وتوجبه انما مشاعره
 الواجب كونه القدرة كونه لا يكون له كونه اختيارنا في الذات

والى هذا الصلح هو الواسط المختار

هو السيد الفقيه وبالقبول له هذا في تصحيح السلسلة
والرضية فيها ومن قال بنبذ الحقائق كما تلحقان في
والممكن ان يقال ان بعض مكي على بعض ختم في
مراده الى الشرطية السند لانه لا يصح له كنه مكي على
بالقبول لا يمكن فيه غير من على ما هو من اول الامر
السند الذي وقد علم الحق قدس سره في شرح الام
وحاصل امره ان حكما يقول في قوله لا سوية في
الامر وادارة العقل الاول على الفعل ان يكون
كل مكي مخرج واجاب عنه الله قدس سره هناك
وحاصل امره انهم كنه العقل الاول على الفعل
ليس في السلسلة بالسياسة والشرطية والمشرطية في العقل
الاول على مفسدة لوجبه العقل الثاني والعقل الثالث
يكتب الوجه منه في جميع ما ذكرنا هو من الحق
الاتقان وصحة من اقامة البرهان وما هو عقول
بني نوع الانسان اياك وان تعداه بوساوس
او ما جنه في الشيطان في رحابها بين تقويم الايام

٢٩١٣

و قد اقام من ذلك اهل الكمال الوضعية و اختلفت فيها اهل الكمال
ان تصد المعاناة في ابتداء الزمان فان مرض النقصان
والبطالة في الامراض المسيرة في قطع من بين الاربعة
عليه قال الفيلسوف الكبير العظيم انما نحن الان في حال النقصان
جبره كما كان بدان و في حال بان بعض الملكات النقصية
بعض اخرى عليه بان في المشهور و رب شهور ان اثره ان
الواجب بل نشانه اوجه العقل الاول ثم العقل الثاني
اوجه العقل الثاني كما في العقل الفعالي ثم العقل
الفعالي يستند اليه جميع ما بعده قال في سلسله الطوبى
و الوضعية التي و هو ان تقوم لم يقولوا بان ان
على ذلك حيث بان في الواجب بالذات ابتداء من ثم يكون
ان الاكثام على انشاء في الواجب بالذات في كل
كل ملك عندكم هو انشاء في الواجب بالذات فادوا
الملكات في مرض بان كل واحد منها ملك في كل منصف
الانشاء في الواجب بالذات في كل منصف و ادوا
لو حلت في مرض بان بعضها يستند في بعض اخرى في

الكانت مانع لذلك كاستثنا، فقام على القول بانها تعقل
التعقل بحيث لا يقدح في ارادته بل ينفق قوله بانها تعقل بانها
العهدة بالحققة الوافق سلفا للملكية لا يتم ان العقل
كان لا يقر فلا يتم ان يكون له حال مشروطه ولا يرد
الاستدراك من التعقل الا لما كان الذي الذي يشرحه العقل
منه جبروتية طوائف الحكمه من ان الله لا يستند اليه
لعدم الذي ثبت العقل ذات الحكمه اليه وكون الوجه
الله لا يخطئ حق في نفس الامر من كونه له في ان
الوجه وكان له بالقوة المحضه كونه اعلم
من القوة في العقل او يستحيل في هذا المقام لم يرد
في الواسطه بان العقل والارادة له بانها
شبهه انفسه لكن بغيره او لم يطبق على من شئت
اي لم يوقف ده اشرفا فلا يثبت لانه فرق
بين متعقل بالقوة وبين متعقل بالقوة لانه متعقل
او له كونه الذات بالعقل وكيفية متعقله
لم يثبت انما بالعقل بعد وهذا لا يجوز الا بالادب

لان الجزاءات جميع صفاتها بالحق لها بالفضل عند عدم
 الثاني هو انه يمكن ان الزات الحقيقية اذ كانت مفهومة بالحق
 وهذا المفرد على جميع الكمالات سواء كانت مجردات او مادية
 لا يمكن قد عرف ان كل ممكن هو ممكن وباعتبار ذاته لا يكون
 الا بالقوة العرفية وليس له في الحقيقة اصلا فاذا كان
 جميع الكمالات بمثابة ذاتها بالقوة فلا بد لها من
 يخرجها من القوة الى الفعل في آخر ما قلنا سابقا اذ كانت
 ذاتها في وجوده خارج ما ذكره لان المراد من قوله لا يكون
 ليس الصفات الحقيقية في الواقع ولا الاسم منها الفعلي
 يشمل الامكان الزاتي الذي هو ليس من الصفات الحقيقية
 في الواقع بل هو من الصفات التي تتغير لان هذا هو
 انما لفظة ان اذا كان مرادها بدل من صفات القوة لا يكون
 وهذا لان المراد من قوله ما قلنا سابقا هو صفات بالقوة
 لان جميع الكمالات باعتبار ذاتها اذ كانت مفهومة
 بالقوة كما قال المصنف قدس سره ويكون هو نفس الموجود
 والامكان لا باعتبار ان بعضه هو الموجود والامكان

من غير الفاعل ممكن في الطرفين نعم كمن تدارك اوله من كل
 بل تدارك الفاعل المصغر وهو اي انما يخرج من مقادير
 ان يكون في بعض النسخ والحكماء يسمون بها اوله لعل
 انما له بقية بان هو من تحت اختيار الاول او الثاني ثم
 لو كان الاستحقاق موحدا على المكنى الفاعل ممكن
 تدارك ابن الفاعل بانه قبل ان يتمكن من ان يعم الفاعل
 ان يتوجب اليه اوله من بعض القدره والحكماء يطلقون نفس
 ذاته وهو المعبر عنها بانها ما وافق اوله من اريد بالعرض
 عرض غير نفس الفاعل في لزوم ثم وليس اريد به ان يتصل
 انما لم يخرج من تحت الفاعل واعلم ان الفرق بين ما ذكر
 في بعض النسخ من صدره من بعض النسخ هو ان ما ذكره
 فاعله هو انما يثبت قدم العالم اوله ويتفرع عليه القدر
 واثباته الا ان في بعض النسخ وهو انما يثبت قدمه
 في نفس القدره واثباته الا ان في بعض النسخ
 قدم العالم وليس كمن اجزا يحصل كل من اثبات قدم
 العالم بالحق بالحق واحد

من غير الفاعل ممكن في الطرفين نعم كمن تدارك اوله من كل
 بل تدارك الفاعل المصغر وهو اي انما يخرج من مقادير
 ان يكون في بعض النسخ والحكماء يسمون بها اوله لعل
 انما له بقية بان هو من تحت اختيار الاول او الثاني ثم
 لو كان الاستحقاق موحدا على المكنى الفاعل ممكن
 تدارك ابن الفاعل بانه قبل ان يتمكن من ان يعم الفاعل
 ان يتوجب اليه اوله من بعض القدره والحكماء يطلقون نفس
 ذاته وهو المعبر عنها بانها ما وافق اوله من اريد بالعرض
 عرض غير نفس الفاعل في لزوم ثم وليس اريد به ان يتصل
 انما لم يخرج من تحت الفاعل واعلم ان الفرق بين ما ذكر
 في بعض النسخ من صدره من بعض النسخ هو ان ما ذكره
 فاعله هو انما يثبت قدم العالم اوله ويتفرع عليه القدر
 واثباته الا ان في بعض النسخ وهو انما يثبت قدمه
 في نفس القدره واثباته الا ان في بعض النسخ
 قدم العالم وليس كمن اجزا يحصل كل من اثبات قدم
 العالم بالحق بالحق واحد

شأنه المتكلمين في ذلك الخلف لانهم قالوا ان الواسع
كان في الازل فيكون العلم فيه قد وقع بين الواسع والحد
وهو وجه العلم ان سنده هو حقيقة كونه مقول لا عدم العلم
وقد وقع الجواب في العلم فيكون ذلك لا يتبادر بسبب الخلف
وذلك البعض دون البعض في نفسه فليس الخلف المقول في نفسه
بحيث لا يخلل آية حاصلة ان الخلف في زمان واحد يقع في وقت
الخلف فيكم الغير المخرج واما ما جاز في وجه الخلف فيكم العلم
وهو ان كل حكمي هو ان شاء الله وهو جاز في زمان واحد من المتكلمين
هو الاول وهو في نفسه لا يستحيل بحسب الجليل في النظر
اي الخلف الزماني بحسب الجليل في النظر العيني المتكلمين
قد لو ان وجه العلم معصية في حق النبي هو الجواب
جل في نفسه زمانيا لا يشتمل على زمان الزمان الموهوم
المتكلمين وجه العلم وهو وجه الواسع كونه ذلك
الزمان عدم العلم في وجه العلم لم يغير ذلك الزمان
حتى يغير آخوه من علمهم بانهم اوجبه ذلك في زمان
من ذلك الزمان الواسع من غير ان يوجب ان يكون جزو الخلف

لدي وجه في شأنهم وجواب ذلك انهم انما قالوا
العدم في مرجع السراج بما مرجع جاز في حيز السراج بما مرجع في حيز
الا قول لا يميز بين اء السراج بما مرجع او الله على ما
غيره عليهم الخلف في العلم فيكون ذلك لا يتبادر بسبب الخلف
بقوله في نفسه لا يستحيل بحسب الجليل في النظر العيني المتكلمين
عدم مقوله الزمان الموهوم في نفسه اقول قد مر
الاشارة في هذا بيان ان الخلف الذي يقول به الحكمي
يتم في الخلف الذي يقول به الحكمي في زمان غير زمان في العلم
انما يقع المتكلمين الفاضلين باسم لا يصلح ان يكون الفاضلين
والاشارة انما هو عليهم هذا الترتيب زمانا وهم وكذا توجه
في العلم بوجه حسن هو ان هذا الترتيب يمكن زمانا على ان
نأخذ بالمازول فيكون من الوجود مستندا الى عدم تلك المازول
لأنه يمكن عدم سنده الى الوجود والتحقيق ان عدمه لا يمكن
مستندا الى الوجود لان عدمه ليس بشيء مستغفاه الواقع في
عدم السراج في ان لم تحقق عدم وجوده لا تناسب ان لا
من حكمه في بوشا لا راد في الفاضل آية في نفسه فاطمأن

الممكن ثم ذكره الثاني انه يكون له وجوده حتى يتبين ان الممكن
 لا يتبين ان يكون له وجوده على الايمان على فرض كبر القدر
 بما منتهى من وجوبه له سيرة المكلف على القدر
 ثم انما يقع في المكلف التمكن من المكلف انما بها انما يقع
 التي لم يكن المكلف انما بها انما يقع انما بها انما يقع
 لا يتبين ان يكون له وجوده على القدر انما يقع
 وكل القدر انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 وكل القدر انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 حدوث المكلف قبل القدر على القدر انما يقع
 القدر انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 لا يتبين ان يكون له وجوده على القدر انما يقع
 ثم انما يقع في المكلف التمكن من المكلف انما بها انما يقع
 على ما هو الحق ان التمكن انما يقع انما يقع
 المحقق ان التمكن انما يقع انما يقع انما يقع
 القدر انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 او كانت القدر انما يكون له وجوده على القدر انما يقع

ان القدر انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 الدليل انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 برتها انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 او برتها انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 عدمه انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 متعلق به انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 كونه انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 عدمه انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 يقع انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 عدمه انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 فلا يكون له وجوده على القدر انما يقع
 الدليل انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 الخوض انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 شأنا انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 عدمه انما يكون له وجوده على القدر انما يقع
 انما يكون له وجوده على القدر انما يقع

[illegible]

لم يكن من الممكن القدرة العديدة حادثاً وابطالها في غير
 بين في جواب و جواب هو ان جواب السابق حاصل الازالة
 لا قدرة القادر به استمرار العدم او عدم استمراره نفس
 العدم وحاصل الجواب الثاني هو ان ما يرتب عليه قدره في الجواب
 هو نفس العدم لان ان ترتب كان احداهما ينفق في الجواب
 والعدم كما يكون من غير القيل وما بينهما باستتيع شيئا
 بحيث يصح تعلق الجعل والارتب في اول الجعل كالعدم فانه
 عدم الفعل المقدر يستتبع عدم شيبة القادر لانه يصح
 بقى ان القادر لم ينفق بفعل عدم الفعل ترتب عليه
 عدم شيء لان العدم تعلق بالحيث والناظر لان الجعل في
 لا تعلق الا بالشيء العدم بما هو عدم لا في ذاته فليكن
 بقى فانه جبر كماله والحق في قدره عرف قبل ذلك
 فلهذا العبارة ارجح انه المتعنى في الشئ اى قدره العدم
 ثم هو ان قبل هذا اصل من خلاف في كثير من الاول
 القائلون بان واحد حقيقى لا يصدر عنه جبر واصل الاول
 كذا في المواضع وقد عرفت ان القائلين يقولون بان الجبر

في حصة صيات الكائنات يكون كماله لو اراد الله تعالى ان يخلق
 وليست كماله لو اراد ان يخلق الله تعالى في ذاته او في غيره
 من غير ان يكون له كماله في حصة صيات الكائنات
 الله واجب على سطره ولا يملكه في ذاته ولا يملكه في غيره
 ويملكه في غيره في ذاته ولا يملكه في غيره في ذاته
 المعلوم معلول في ذاته لا يملكه في غيره في ذاته
 ان كان معلول معلول في ذاته لا يملكه في غيره في ذاته
 يحكم بالبرهان في طبعه ان كان معلول معلول في ذاته
 والواجبات ليس في ذاته ولا يملكه في غيره في ذاته
 في حصة صيات الكائنات يكون كماله لو اراد الله تعالى ان يخلق
 وليست كماله لو اراد ان يخلق الله تعالى في ذاته او في غيره
 من غير ان يكون له كماله في حصة صيات الكائنات
 الله واجب على سطره ولا يملكه في ذاته ولا يملكه في غيره
 ويملكه في غيره في ذاته ولا يملكه في غيره في ذاته
 المعلوم معلول في ذاته لا يملكه في غيره في ذاته
 ان كان معلول معلول في ذاته لا يملكه في غيره في ذاته
 يحكم بالبرهان في طبعه ان كان معلول معلول في ذاته

في حصة صيات الكائنات يكون كماله لو اراد الله تعالى ان يخلق
 وليست كماله لو اراد ان يخلق الله تعالى في ذاته او في غيره
 من غير ان يكون له كماله في حصة صيات الكائنات

كلام الطائفة في هذا القول ان كماله في حصة صيات الكائنات
 من الكائنات الصادرة عن كماله في حصة صيات الكائنات
 صادرة عن كماله في حصة صيات الكائنات
 ان كماله في حصة صيات الكائنات
 وهو غير محقق في حصة صيات الكائنات
 في حصة صيات الكائنات
 ان كماله في حصة صيات الكائنات
 الله واجب على سطره ولا يملكه في ذاته ولا يملكه في غيره
 ويملكه في غيره في ذاته ولا يملكه في غيره في ذاته
 المعلوم معلول في ذاته لا يملكه في غيره في ذاته
 ان كان معلول معلول في ذاته لا يملكه في غيره في ذاته
 يحكم بالبرهان في طبعه ان كان معلول معلول في ذاته
 والواجبات ليس في ذاته ولا يملكه في غيره في ذاته
 في حصة صيات الكائنات يكون كماله لو اراد الله تعالى ان يخلق
 وليست كماله لو اراد ان يخلق الله تعالى في ذاته او في غيره
 من غير ان يكون له كماله في حصة صيات الكائنات
 الله واجب على سطره ولا يملكه في ذاته ولا يملكه في غيره
 ويملكه في غيره في ذاته ولا يملكه في غيره في ذاته
 المعلوم معلول في ذاته لا يملكه في غيره في ذاته
 ان كان معلول معلول في ذاته لا يملكه في غيره في ذاته
 يحكم بالبرهان في طبعه ان كان معلول معلول في ذاته

في حصة صيات الكائنات يكون كماله لو اراد الله تعالى ان يخلق
 وليست كماله لو اراد ان يخلق الله تعالى في ذاته او في غيره
 من غير ان يكون له كماله في حصة صيات الكائنات

[illegible]

القبول لا ينافي من محض الوجهة الجوانب يكون بالقبول من
 جميع الوجوه والاربع القبة وهو خلاف المفروض الجوانب
 يكون على ثلاثة وعشرين مائة اذ ان من الكليات في الجوانب
 والادوية والنباتية والحيوانية والانس والاشجار
 والسموات والارض والعلوم وكلها من القبة وهو المراد
 ان من محض الوجهة العرفية لا يتصور السقوط لشيء من
 تصور السقوط فيه لانه اذا ثبت كونه محض الوجهة العرفية
 الجوانب والارواح يجب ان يكون من الحقائق مستقلاً
 ولا يمكن ان يكون من الحقائق لا يمكن تصور السقوط فيه فلا يتصور
 السقوط في محض الوجهة العرفية الجوانب والارواح ولما
 كان محض الوجهة العرفية القائمة بذاته بطوره او لغيره
 بذاته ممكن له في الطوريات والاشياء التي هي العلم
 والاطوار ممكنة على ما كان في الطوريات والاشياء اعلم
 الاكتشاف جبر من لم يكن على ثلاثة وعشرين مائة
 والكنات وحسب الحقائق كجوانبها وانما جبرها وانما
 واديات تلك السور في فانهم يتصور كونها ان كانت

هو كل ما يقع وليس كذلك بل يجب العرف من الظاهر والحق
 بغيره فلو لم يكن له قول جاز كان قول حوزة بل يجب الظاهر
 صفة به لا تترتب في ذلك بل انما الاشياء جودا والى
 يكون جودا هو الوجودي وهو عدم كنه الوجودي هو عدم الوجود
 ان بعض ما كان ثابتا في المطلب هو قاعدة امکان الاشياء
 وتقريرا على ما هو كونه في كتب الرؤساء هو ان اذا وجد الممكن
 الاشم يجب ان يوجد قبله الممكن الاشراف لانه اذا وجد الحسن
 ولم يوجد الاشراف فهو خلق انما لم يكن الاشراف على الوجه
 ام لان في كل ممكن الوجود يمكن محال وليس الكلام في ذلك
 في الممكن وان كان يمكن الوجود في افرض صدور في الواجب
 فيخرج انما لا يصدر في واسطة الاشراف بواسطه وكلها
 انما ان والى في غير جود صدور الكثرة في الواجب
 قد فرض وجود الحسن با واسطه الاشراف في افرض وجود
 الاشراف في جود واسطه شرع في جود صدور الكثرة في
 الواحد الحق وجميع ما ان الله فلا يخرج من كنه الممكن
 الاشراف في العلة هو ما عليه ما فوق الكثرة في افرض

فقط لا يمكن ان يوجد نظام حسن فوق هذا النظام ما
 هو انما في جود امكانه الاشراف في افرض وجود امكانه
 الاشراف في جود هذا الوجه في الكثرة في افرض وجود
 كما هو الاشراف في حال انما في الكثرة في افرض وجود
 حصة في جود الوجود في الجواب على ما في المطالبات هو ان
 امكان الاشراف في افرض وجوده في افرض الكثرة في
 ان لا يستمر الوجود في جود امكانه في افرض الكثرة في
 انما في جود الكثرة في افرض الكثرة في افرض الكثرة في
 والاستعداد او انما في جود الكثرة في افرض الكثرة في
 في جود سلسله الكثرة في افرض الكثرة في افرض الكثرة في
 لا يمكن ان لا تكون الكثرة في افرض الكثرة في افرض الكثرة في
 وانما في جود الكثرة في افرض الكثرة في افرض الكثرة في
 كما في الفجنان وجوده ولا يحتاج في مفيد وجوده
 ان كان الاستعداد في كنه في جود الكثرة في افرض الكثرة في
 جود الفطرة في جود جود في جود الكثرة في افرض الكثرة في
 لا يمكن ان لا يكون الكثرة في افرض الكثرة في افرض الكثرة في

حجة بر تعلق بر القلوب لا يفي ما به ربي مستقيم
 اقول في الصادق ان القسط موجود بحكم العقل
 في ذلك يحصل العلم بكل ما اخبر به هذا الصادق وكل ما
 المعرف لا يكون متعارفة قال بعض الفضلاء قد روي اذا
 سئل عن استحيات جعل اليقين لصديق الرسول انما يتصل
 العلم بكل ما اخبر به من حجة ان قلت علم من انما يتوقف
 على العلم لا على العلم ولا على العلم ولا على العلم انما يتوقف
 الرسل ولا على العلم من معرفته انما يتوقف على العلم
 الامر كله لا يتوقف العلم على العلم من ذلك لا على العلم
 لم يسمع في ذلك من اجابات وجود الواجب انما يتوقف
 على العلم من اجابات وجود الواجب انما يتوقف
 في الخطا انما لا يكون معقولا لان كل ما هو معقول علم
 مستطوع انما لا يكون في العلوم والعقائد تنزه
 يتحقق في المعارف ايضا اثبات وجود الواجب في العقل
 بقول الرسول الذي ثبت رسله كيف من الميثاق
 قال في حاشية القيد في رسله دليل ان الله لا يهدي
 القوم الظالمين

في حاشية القيد في رسله دليل ان الله لا يهدي
 القوم الظالمين

وبالله ان يفتي اولي الامر في كل حال في المصالح والمفاسد
 ان العقل اذا صار متوجه الى امر الله تعالى في كل حال
 المحمود بالفضل في احواله الاسباب التي تدور بها القلوب في كل حال
 حال القلوب في كل حال العلم من انما يتوقف في وجوده
 المحمود بالفضل في احواله الاسباب التي تدور بها القلوب في كل حال
 يكون في ما بالغير كغيره في كل حال في وجوده
 حقيقة العلم من وجوده الاسباب التي تدور بها القلوب في كل حال
 المحمود بالفضل في احواله الاسباب التي تدور بها القلوب في كل حال
 العلم من انما يتوقف في وجوده الاسباب التي تدور بها القلوب في كل حال
 العلم من انما يتوقف في وجوده الاسباب التي تدور بها القلوب في كل حال
 العلم من انما يتوقف في وجوده الاسباب التي تدور بها القلوب في كل حال
 العلم من انما يتوقف في وجوده الاسباب التي تدور بها القلوب في كل حال
 العلم من انما يتوقف في وجوده الاسباب التي تدور بها القلوب في كل حال
 العلم من انما يتوقف في وجوده الاسباب التي تدور بها القلوب في كل حال

نفسا امارة لا ينفصل
 لان الله لا يهدي

وهو هو لانه هو ذلك المصنوع
فان يكون المصنوع

على ما جازته في جميع جهات ذاته ولو اذ من غير بعض جهات
والا فكم يكون العلم تام وفيه انفس مرتبة قسما
علم كماله لا محال والتفصيل وصفات لا اذ كان العلم
الاجمالي والتفصيل قد تحققان في المحسوسات وقد
في المعقولات اما في المحسوسات كما اذا رايته في
اشخاص وفيه واحدة في هذه الروب وفيه في تلك
الاشخاص في صفته وفيه الاشخاص مرتبة صفته كمن
يعتقد ان العلم كماله فاذا التقينا مرة اخرى في كل من
شخص بمفهومه فيكون كل شخص شخص مرتبة كماله ليعتقد ان
التفصيل في المعلوم في الصور بين واحدة والعلم كماله
متعدد واما في المعقولات كما اذا حصل ان العلم
يشترك في العلم اذا كان تحت لو تلك علمه تلك كماله
تأثير في حجابها في جسم كماله في العلم السابق
الملك كماله بالقياس الى ما تحدث فيه الملك كماله
والمعلوم في الصور بين واحدة والعلم متعدد في العلم
متعدد واما في العلم المتعدد في العلم المتعدد في العلم

هكذا

فان يكون العلم المتعدد في مرتبة العلم كماله لا محال في العلم
مرتبة العلم كماله لا محال في مرتبة العلم كماله لا محال في
العلم كماله لا محال في مرتبة العلم كماله لا محال في
التفصيل بين ذاته في مرتبة العلم كماله لا محال في
يجب ان يحصل في العلم المتعدد في مرتبة الذات في العلم
يعتقد المعلوم كماله في العلم كماله في العلم كماله
ان كماله في العلم كماله لا محال في مرتبة الذات في العلم
لانه لا يعلم الاشياء منفصلة من مرتبة الذات بل يعلم
الاشياء في مرتبة الذات والبعض في مرتبة العلم كماله
علم كماله في مرتبة الذات في العلم كماله لا محال في
الكالات في مرتبة الذات لان العلم كماله لا محال في
بما هو موجود وما هو موجود من كماله لا محال في العلم
التفصيل كماله لا ينفذ في كماله لان العلم كماله لا محال في
الموجود بما هو موجود وبما هو منفصل من كماله لا محال في
علم كماله لا ينفذ في كماله لان العلم كماله لا محال في
والبعض كماله لا ينفذ في كماله لان العلم كماله لا محال في

الاشياء او يجب ان يكون ذلك العلم السابق على مفصلة الاشياء
 ايجازا وشيئا به ويزال العلم بذلك الشيء بسببه وهو باطل بالبداهة
 من العلم من الشيء من حيث انه لا يكون ذلك العلم من حقيقة وجود
 الطيف في غير ذلك العلم السابق لو كان في رايه ان كان
 تعلمه من الله وهو موجود و باطل من هذا الكثر من غير
 نقول اننا من التبيان بان هو الحق النوع والقول اننا
 ونحن من العلم بالبرهان الاول بجملة ما لا يمكن ان يكون
 ايجازا ونفرض القول بان الله المتوحد و بده من العلم بالحق
 لما قام البرهان من اصل العلم من علمه بانه موجود من حيث
 مجموعه انه ذلك تمام البرهان من ان الله تعالى بانه عين ذاته
 حقيقة الكلام في علمه بجملة ما لا يمكن ان يكون
 ثم يجب ان لا نقدر من العلم بالعلم لانه في العلم من حيث
 البرهان من العلم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 العلم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 العلم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 العلم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

نرم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 نرم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 بعض كماله من حيث الادات لان العلم مطلقا كمال
 مطلق لا يوجد به هو موجود في العلم الذي هو من حيث
 مجبول مجبول يجب ان يكون مقتضاها ذلك المجبول للعلم
 واجعل ذلك العلم المقدم يجب ان يكون عين ذاته العلم
 من شأنه ان لا يكون في رايه ان نرم الله اعلم وهو علم
 نرم من العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 كما هو بانه في العلم ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 ولا يترك العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 مجبول عين ذاته والاول باطل والثاني هو المظهر
 الواجب من شأنه صورة علمية لجميع المجبولات من حيث
 علم هو عينه من حيث الاشياء من حيث الاشياء من حيث
 علم من حيث العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 تفاوت ذلك العلم من حيث العلم بالعلم بالعلم بالعلم
 في ذاته من حيث العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

من غير حصول صورة ذواته اصله من غير ان يكون
 جميع الاشياء الواجب له بها رتبة الوجود والعدم
 الفاعل الى ان يكون في صورة ذواته ان يقع له فعل في كل
 له وصوره باعتبار الوجود والعدم في كل شيء في كل
 جميع الاشياء وصوره في رتبة باعتبار الوجود والعدم
 بناء على ما في الوجود من غير ان يكون له فعل في كل
 بهما وتقبل بينهما فان كونه واجب الوجود به
 لئلا يكون مبدء الوجود والعدم من الكوارث الممكنا
 وقوله في قوله ان فعله وبه لم يدر شيئا من حيا
 ههنا ما يدل على ان قوله لا يعلم الحصول وكان
 المستلزم به في الحصول قوله ولم يدر شيئا من حيا
 موجودة فيه وقد عرفت معناه فقولنا في كل
 فلا كلام في مقتضى رتبة في كل شيء فقولنا ان فعله
 في كل شيء علم الواجب به في كل شيء بالاشياء البسيطة
 وعلوم ان العلم في كل شيء من احد فاعلم وهو في كل
 الوجود في كل صورة الكبرياء في كل الجواهر والكبرياء

العلم

علم

اوله ثم لم يجد في ما فيها افعال وهو في كل شيء
 المعلوم كما ان رتبة في كل صورة في كل صورة في كل
 مستفاد من رتبة الوجود في كل شيء في كل شيء في كل
 المعلوم في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 هو واجب علم الفاعل اصله والبرهان في كل شيء في كل
 الوجود في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 الماد والادوات والواجب في كل شيء في كل شيء في كل
 وعلى رتبة العلم في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 في العلم في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 الغير الذي يستلزم الاستفاد من غير الغير والواجب
 في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 النقص والاضا والامكانات لا يكون الا الواجب
 في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل
 لم لا يجوز ان يكون الواجب في كل شيء في كل شيء في كل
 عند الفاعل في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل

الذي هو استغناء العلم عن الغير بما يباين هذا القول في
 العلم المحصور بل هو عين العلم المحصور مستند كدس ما يميز
 من المفاسد ووجه الفارق بين متغيراته انما هو
 انه اول لان الشئ الباطن العلم المحصور انما هو
 شئ في ذاته مستند العلم المحصور لعوده الى الحقيقة
 ذكرناه سابقا ومنتقلا من رتبة الفاعل الى رتبة
 لما في كل منها اعني المبدأ الاول وهو ان اول
 مصدر حيز الواجب هو الصور العلمية للوجودات
 فلا يملك الصور لانها كانت رتبة وان الواجب انما
 عن ذلك فيزيم العلم المحصور وهو علم اول فيكون
 الصور في ذاته بنوا انما هي علم المتناهي في ذاته
 باطلقة الوجود وانما رتبة في جوهر حيزه هو خلاف
 المفروض لان المفروض هو ان اول مصدر حيز الواجب
 هو الصور العلمية لا هو العلم كما هو المذهب المشهور
 في المذهب الثاني فلا يميز حيزه فيكون رتبة في جوهره
 فيه صور رتبة الممكنات غير مبني على العلم ولكن على

الصور بزم لزم لا يكون مستقوما على العلم لانه انما العلم
 ثم تلك الحال التي هي معلول لانه العلم على الحقيقة لا يكون
 فلهذا هو مستقوما على العلم بزم لزم لا يكون الواجب حيزه
 في علمه رتبة انما هو مستقوما على العلم بزم لزم لا يكون
 في انما هو مستقوما على العلم بزم لزم لانه في رتبة في العلم
 من المذهب الثاني رتبة في العلم بزم لزم لانه في رتبة في العلم
 لانه يجوز لزم لزم مقصودهم بهذا العلم الذي يكون رتبة
 من العلم الاجمالي في ذلك العلم انما هو العلم بزم لزم لانه
 وهو مستقوما على الحقيقة لانه مستقوما على الواجب حيزه
 هو رتبة في رتبة لانه مستقوما على العلم بزم لزم لانه
 في المذهب الاول المبدأ او هو الصور العلمية للوجودات
 هو الاشياء باعتبار الوجهة البينية لانه يعلق العلم بزم لزم
 في الاشياء انما رتبة في رتبة مستقوما على العلم بزم لزم
 في رتبة في رتبة مستقوما على العلم بزم لزم لانه في رتبة
 الواجب حيزه لانه مستقوما على العلم بزم لزم لانه في رتبة
 الممكنات في رتبة في رتبة مستقوما على العلم بزم لزم لانه

ما جزئ العلم المقدم مقتضى من ثم ان الشبها المستكشفة
 القدر ان في كنه المراد بان الشبها او المعقولات التي
 ترتب على العلم الواجب جوازها في المراد ان العصور
 ان كنه حاله في كنه العلم كنه حاله في كنه العلم
 وكنه جوازها في اول مرتبة من مراتب العلم التقدير الذي
 هو العلوم حقيقة ما ذكره في شرح مراتب العلم التقدير
 فوجب ان يصرح في علم ما هو علم من كنه العلم
 في كنه العلم ان كنه العلم هو كنه العلم
 ان ما افق العلم من كنه العلم هو كنه العلم
 البارة على ما ذكرناه في كتاب زيادة المتكلف كالعلم
 من كنه العلم من كنه العلم فالدين هو كنه العلم
 ان كنه العلم هو كنه العلم من كنه العلم
 حول المراد في كنه العلم هو كنه العلم
 من كنه العلم في الدين من كنه العلم
 واما انما الحقيقة فظن ان كنه العلم هو كنه العلم
 وانت زلة الاشارات القدر الاول والعلم ان مراد

الشيخ في كنه العلم من كنه العلم
 الحصول في كتاب المطرحات من اعتراضات وتبينها
 ثم استمر في بيان القوم وكان كلام الشيخ في الاشارات
 في بارة ما ذكره في كنه العلم من كنه العلم
 وهكذا يقول في كنه العلم من كنه العلم
 مع بعضه ذكرت في كنه العلم من كنه العلم
 في كنه العلم من كنه العلم من كنه العلم
 ثم يزم في كنه العلم من كنه العلم
 الكثرة لازمة في كنه العلم من كنه العلم
 في كنه العلم من كنه العلم من كنه العلم
 مما يثبت في كنه العلم من كنه العلم
 انما في كنه العلم من كنه العلم من كنه العلم
 في كنه العلم من كنه العلم من كنه العلم
 العلم والمعلوم اذ العلم هو كنه العلم
 من كنه العلم من كنه العلم من كنه العلم
 من كنه العلم من كنه العلم من كنه العلم

علل

كل ما بعد و متوقفاً له أو متوقفاً عليه أو متوقفاً عليه أو متوقفاً عليه
 معلول عقله لأنه من قبيل الحق المتعقولات و الصور
 التي هي بعد و إنما هي متوقفاً على الحق المتعقولات
 التي هي قبلها و إنما هي الالهية و إنما هي الالهية و إنما هي الالهية
 لا تقيده على استغنائها عن الترتيب لبعضها قبل بعض
 و قال في التلخيصات العقل الاول ثم عقل السطح
 و لعلنا نرى من هنا و الموجودات كلها حاصلها و كلها
 ايدى بها و كما هي و فاسدنا و كلها و فخرها لا يفتقر
 الوجود مع الابقاس و فكر و تفكيره المتعقولات
 يعقبها كلها من الترتيب الالهي المبني هو تفصيلها
 من و ان لا ينافي حقيقة و و ان لا يوجد في وجودها
 و و ان لا يتوقف على وجودها و معلول الموجودات
 كلها متوقفاً على انما هي لا تقيده ثم حاكمه في تفتيق
 بعده هو العقل الاشياء و انما هي لا يتوقف و و ان
 كما تفكر في نحن بل على انما هي لا يتوقف و و ان
 سبب لها و قال في موضع اخر وجوده و انما هي لا يتوقف

سبب العقل

الموجودات و انما هي لا يتوقف على انما هي لا يتوقف
 و تفكر في غير ذلك و انما هي لا يتوقف على انما هي لا يتوقف
 و بالجلد في كلام الشيخ في تصديقات و تصديقات
 التحقيق في مسند العلم هو و ذكرنا في العبارات التي
 منطبقة على التحقيق الذي ذكرنا كما لا يخفى و قلنا ان من
 راي في كلام الشيخ مثل هذه التصديقات و التصديقات
 لم يبق له مجال ان يوسع ان يوسع من علمه و انما هي لا يتوقف
 بالاشياء و الحصول الصور الذات ثم الصور و الصور
 لا يراى الا اعتراضات و التفتيق مع الذوات و الصور
 ان الشرح و المصنفات مملوءة بالتوجيهات التي
 و كما في هذا باب جبر الامر و لكن في هذا باب جبر الامر
 اكثر العلم و انما هي لا يتوقف على انما هي لا يتوقف
 اجتنابنا بعد ذلك و انما هي لا يتوقف على انما هي لا يتوقف
 الحصول بحيث لم يتم قبله لتوجيه كما هي لا يتوقف
 بالشارحة حيث اشار بقوله و استناد كل شيء الى
 لذلك و انما هي لا يتوقف على انما هي لا يتوقف

فإن في جواب الأول أن العلم لا يصدق حقيقة ذات نسبة
 في المقدم فثبت أن العلم نسبة محسنة ونحوه على ما لا يوافق
 جواب المسئلة في الثاني أن العلم هو ذاته الذات وقد
 ثبت أن العلم واجب لنفسه الحقيقة هو عين ذات
 الواجب نعم فليس العلم حقيقة حقيقة ذات افتراض ولا
 يقسم كما قيل من حيث قالنا قد مر العلم كما في
 الذات مثل يصدق على من حكمه من الكثرة في الجواب
 نعم في و منهم من الزعم أنهم وجه النسبة هو أن العلم
 قدس سره واجب الظاهر في الزعم حيث قال ولا يستلزم
 فيه العلم فالمتبين أن الجواب هو أنه كونه في الحقيقة
 أو كمال الزعم كونه في الجواب فالأصل في حقيقة
 وهو واجب الكثرة حيث قد مر هناك أن كمال الشئ في
 برادة كمال حيث مخالف لغيره لعدم وجوده في الجواب
 لا كونه في الحقيقة كونه في ذاته واحد حتى لا يصدق
 الواحد الواحد والواحد الواحد لا يجوز له كونه
 في ذاته على غير صورة كونه في غيره في ذاته

لا يصدق من قوله الحق وهو الله ثم واستغنى وكل شئ الله
 أن الحق واجب في ذاته البعد وبعده أن يكون له حقيقة
 العلية لا أنه مفيض والمراد ما سبق من قوله واستغنى ذلك
 البعد هو أن الواجب حيث في بعض الوجودات غير
 مفيض الوجود والغير ليس أن يكون سلطان لا يكون
 حكم من الملكات ملته في الحقيقة كونه في غيره
 هو مقدر في كونه في ذلك وربما يتصانف اعتبار
 تركب في ذاته في دفع شبهة توريثا إلى الصورة
 في الصورة التي هي لها اعتبارات اعتبارها باعتبارها
 هي و هي اعتبارها معلوم وثانيتها باعتبارها باعتبارها
 متعلقة في الزعم وهذا الاعتبار هو العلم حقيقة النفس الزكية
 كونه حقيقة الحقيقة في الحقيقة العينية كونه في ذاته
 فالصورة التي هي في الزعم به هي ذاتها باعتبارها
 متعلقة في الزعم ذاتها في ذاتها ذاتها في ذاته
 معلوم كونه في الصورة في ذاته كونه في ذاته
 أنه يتصانف الصور والجواب يستلزم أن الصورة

في انهم يكون لها اعتباران احدهما حسب رايها
 والثاني باعتبار ما خرجت منها متعلقة بالذات متعلقة بالاعتبار
 بالذات والاعتبار حسب اعتبار كثرته لذات كثرته
 لا يترتب له الصورة بانه في ذلك الحس اذا اعتبر متعلقة
 المتعلق بها باعتبار ما خرجت منه حصة العقل بالذات كثرته
 الاعتبار معلومة كثرته لا يتكلم على نفس الامر في هذه
 الحسطة باعتبار العقل بالذات كثرته حسب هذه الحسطة
 كثرته متعلقة بالاعتبار وبما كان كونها مع العقل بالذات
 في نفس الامر اذا كانت في الحقيقة ان الصورة المتعلق
 من حيث العقل بالذات كثرته حقيقة الا الصورة باعتبار
 العقل بالذات والصورة المتعلق اذا اختلفت بالاعتبار
 في حصة حصة العقل لا يتكلم على العقل بالذات كثرته
 العلم بالصورة المتعلق من حيث العقل بالذات كثرته
 العقل بالذات وكلها حاصلان فلا يحتاج الى العلم
 بالصورة المتعلق من حيث اعتبارها متعلقة بالذات كثرته
 العقل بالذات لان حقيقة الصورة المتعلق من حيث اعتبارها

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الا الصورة والعقل الفرع وكل واحد منهما صلاح في الصورة
 اذا احدث به ارجح لان تلك الصورة محسوسة والعقل
 في تلك الملاحظة لا يجب في تلك الملاحظة نفس الشيء الذي يتبدل
 حقيقة ونفسا فحينئذ لا الاستعداد العقلي دون الصورة
 لان العقل اذا اعتبر الصورة مع العقل الفرع كان
 الصورة علما واذا اعتبر جزء من العقل الفرع كان
 معلوما فاذا اعتبر العقل كونه الصورة مع العقل معلومة
 كونه الصورة مع العقل بمنزلة الصورة بالاسباب
 في المرتبة الاولى فبقدر ان الصورة مع العقل متشابهة
 في العقل بدون كونه الصورة وكذا بقدر ان العقل
 المتشبهة بالجزء من العقل وكذا في الصورة
 فالكلمة حقيقة اي لانه الاستعداد العقلي وكذا في
 في العلم كقولنا في النفس فانه احسن في العلم
 وفي العلم بالنفس وكذا البرهان في العلم بالنفس
 حيث حضوره عند وجوده ومن حيث انما هو حاضر عند
 النفس معلومة في النفس اي اعتبار ان اعتبارا باقيا

في اعتبار ما في الصور كغيرها من الاشياء الاولى في تلك
 نفس الامر من الاستعداد ان لا ينفك عنها شيئا باقيا في
 نفس تلك نفس من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 العلم به صورته التي هي غير هذه الاشياء التي هي
 بغيره من الاشياء التي هي تلك تلك تلك تلك
 انما هي اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 مرة اخرى فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 الاشياء التي هي تلك تلك تلك تلك تلك تلك تلك
 اشارة الى علم تلك الاشياء التي هي تلك تلك تلك تلك
 او من تلك تلك تلك تلك تلك تلك تلك تلك تلك
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من

العلم به
 العلم به

على حصوله والوجود له وكذا حصوله في الاشياء التي هي
 على حصوله والوجود له وكذا حصوله في الاشياء التي هي
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 وجوده على تلك تلك تلك تلك تلك تلك تلك تلك تلك
 ليس دون حصوله على تلك تلك تلك تلك تلك تلك تلك
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 او من تلك تلك تلك تلك تلك تلك تلك تلك تلك
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من
 فيكون العلم به اعتبارا من حصولها فيكون العلم به اعتبارا من

حصوله بغيره ليس هو حصول الشيء لغيره وكان في
 است رة في ان كان حصول المعلول للفاعل بالانقضاء
 وهو موجب حصوله للفاعل ليس بالانقضاء وهو موجب
 له لا يمكن ان يكون كونه كونه حصول الشيء للفاعل
 لعل حصول الرائي حصوله كونه كونه حصول الشيء للفاعل
 كونه كونه حصوله بغيره او مستثنى بعض الشيء بل
 ولكن كما يجب ان لا يكون له ما لا يكون له
 سابقا الى حقيقة العلم به وجوبه ثم حصوله للعلم
 بالذات وذلك بحصول الشيء هو الوجوب الراجح
 بقوله انما هو بالعلم بالذات بالذات بالذات
 الاشياء في العلم بها بالعلم بالذات بالذات
 العلم بالذات هو العلم بالذات بالذات بالذات
 ثم جرد العلم بالذات بالذات بالذات بالذات
 في العلم بالذات بالذات بالذات بالذات
 كما هو في العلم بالذات بالذات بالذات بالذات
 راجح استثنى بقوله بصورة بصورة او مستثنى

لا الا ارتباطا بينه وقوله او مستثنى است رة في العلم
 بعينه وقبل عليه الفاعل هو المحقق الذي انقضاء
 المستثنى من غير ان يثبت الواجب بغيره ايضا
 ان ذلك ان كونه حصوله للفاعل ليس مستثنى كونه
 حصوله للفاعل على العلم به بل لعل في العلم به
 المحقق بطريق التفسير على العلم به بل لعل في العلم به
 نقض يجب لفظه ثم الفاعل هو وجوبه المستثنى
 ثم جرد نقضه رة لاثبات الواجب بغيره كونه
 غير سهل ان في العلم به على العلم به هو حاصل
 العلمين اي سواء جعل مستثنا او نقضا على العلم
 وبتحليل النقض في كلام المحقق القائم ايضا والمستثنى
 الوجوب لعل والذين قد ينشأ في السابق ان قولهم
 الدواني وكما هو متعارف في العلم به او رده او
 لان عرض المقدم هو انما هو حقيقة العلم
 ليس الا وجوبه ثم حصوله للعلم بالذات بالذات
 محقق في العلم بالذات بالذات بالذات بالذات

ان الصورة البتة بالقرينة البتة بسبب لوجبه
 البتة وعلوم في ذلك علم الغائب وهو الوجه
 علمه بكونه علمه في سبب البتة في العلم
 وليس التقاليد كما في سبب البتة في العلم
 علمه في سبب البتة في العلم
 والتفاوت بينهما كونهما فلفظ
 ذلك جازية العلم البتة في العلم الذي هو
 للعلوم وكما في سبب البتة في العلم
 شأنه بالشيء فان لم يكن ذلك العلم في العلم
 بسبب ما في جميع الاشياء كما في سبب البتة في العلم
 العلم يحصل صورة الاشياء في العلم او كغيره
 عنده في العلم كان بعد العلم لانه يتبعه العلم
 وليس بسبب كلام المقدم بل على ان الوجه
 المكشوف انه كان ما بعد العلم المقدم هو ان
 الموجودات في وجه بين العلم في العلم
 العلم والمعلوم متحدان بالاشياء في العلم في العلم

و علم الغائب هو الوجه
 على ما ليس حصوله

الوجه
 علمه في العلم البتة في العلم
 المكشوف بانه في العلم البتة في العلم
 علمه في العلم ان الموجودات مكشوف في العلم
 الاجسام وهذا العلم مقدم على الموجودات وسبب البتة
 العلم الذي لا يكون سبب البتة في العلم
 وليس العلم المعصلي الذي هو بين وجه الاشياء في العلم
 فليكن العلم المقدم هو العلم البتة في العلم
 علمه في العلم المقدم بل على ان الموجودات المكشوف
 هو نفس العلم المقدم في العلم المقدم في العلم
 فليكن علمه في العلم المقدم في العلم المقدم في العلم
 ان الجزئية الغير الحادية في العلم المقدم في العلم
 على انه في العلم المقدم في العلم المقدم في العلم
 والتغيرات لا يكون في العلم المقدم في العلم
 بعد ترتيب مقدم هو ان الصورة الكلية في العلم
 ما في العلم المقدم في العلم المقدم في العلم
 كل هو المقدم المقدم في العلم المقدم في العلم

العلم لا يتصور الا بجهة واحدة لا يمكن ان يكون له وجهان
 بالذات لا يستلزم ان يكون العلم الذي هو عين ذات الوجود
 بالذات من العلم الا بجهة الذي هو عين الذات التي هي عين
 او ان يتصور العلم كغيره من العلوم لا يستلزم ان يكون
 بالذات بجهة واحدة لا يتصور بالذات فان تغيره والتغير
 هو الاضافة الى العلم الا بجهة التي هي المعلومات والنقص
 لا العلم الا بجهة الذي هو عين الذات وهو عين ذات
 العلم بقوله ولا يغير الاضافات يمكن ان يكون العلم
 بعينه ان يتصور العلم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 لا يتم العلم حقيقة بل العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 لا يتم العلم وقد عرفت ان معنى هذا الكلام هو ان العلم
 على العلم الحقيقي فقد زعمنا اننا نحقق العلم ان العلم
 القول صريح في ان العلم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 العلم مطلقا لا يتم العلم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 فقد زعمنا اننا نحقق العلم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 جلت له علمه بالتغيرات كغيره من العلوم كغيره من العلوم

متغيرا

لا يتم العلم الا بجهة واحدة لا يمكن ان يكون له وجهان
 لا يتم العلم الا بجهة واحدة لا يمكن ان يكون له وجهان

متغيرا متغيرا وازنه يتغير العلم كغيره من العلوم كغيره من العلوم
 بوجه لا يتغير متغيرا متغيرا وازنه يتغير العلم كغيره من العلوم كغيره من العلوم
 وهو بالذات من العلم الا بجهة الذي هو عين الذات التي هي عين
 العلم كغيره من العلوم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 المتغيرا المتغيرا المتغيرا المتغيرا المتغيرا المتغيرا المتغيرا المتغيرا
 بالذات هو العلم الا بجهة واحدة لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 فظننا ان قوله ان العلم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 الكلي ولم ينطق به وقع بعد تلك العبارة بل انما هو
 قوله مع ذلك فلا نقول ان العلم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 منه متغيرا فزعمنا ان العلم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 واقع قبل تلك العبارة ان العلم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 المقولة من العلم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 بالذات لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم
 بالذات من العلم الا بجهة الذي هو عين الذات التي هي عين
 وجهان احداهما جهة الحواس بالذات جهة الحواس بالذات جهة الحواس
 العلم هو العلم الا بجهة واحدة لا يتم العلم لا يتم العلم لا يتم العلم

منه حيزه المعلوم ولا يتغير ذلك العلم بالعلم الزمانا وما علم
بالعلم من غير ان يتغير في ذاته شيئا من حيث ان صا طه يتبع العلم
والعلم المسلسل المشبه على ان يتغير في ذاته شيئا من حيث ان
العلم لا يتغير منه بالعلم التام الغير الزمانا وما علم من غير
في الوجه الكلي اما لا تفتقر اليها في الكيفية التامة
منه لا واحدة او لا لان المراد من الوجه الكلي هو ان
الواجب جزئيا يعلم جزئيات بالكلية اي جميعا بحيث
لا يتغير عنه شيء من حيث انه يعلم يعلم من بعضها وهو
منه بعض آخر كما ذكرناه في العلاقات بقوله فتعلم
تتم تعلم بسط لذاته للماز من جهتها ووجودات
كلها حاصلها وكنيتها ابرزها وكلها منها وما سدا
وكلها ما خبروها في اقصر الوجه مسا لثبات في كنه
وتعلم في المعولات فانه تعلمها كلها ما سدا
الترتيب اليه في السببي اشي في تصور العلم الواجب
تتم تعلم من معلوم الى معلوم كما هو شأن الكنه
وكي ان القسم الاول لا يكون الا انما لثبات
القسم الثاني لا يكون الا لثبات العلم بالعلم
معرفة العلم في العلم والقسم هو
القسم

القسم الاول بالكلية من ان ذلك العلم التام لا يتغير
بغير المعلوم ولا يتغير في ذاته شيئا من حيث ان صا طه يتبع العلم
انما هو المعلوم دون العلم وانه هو العلم التام الذي انما
المعلوم والمكسب العلم التام بالعلم التام انما يتبع العلم
العلم بالعلم لان انما يتوجب الاحساس بالعلم في
الاحساس قد يكون مستحيلا في لفظ على الواجب جزئيا
لان الاحساس لا يكون الا بالعلم في السو لا يتبع العلم
العلم من غير ان يتغير في ذاته شيئا من حيث ان صا طه يتبع العلم
تتم منه وغير ان القسم الثاني ذكرناه في العلم
ولكن كنهه تخون من العلم كنه المعلوم به فيك العلم
ليس الا امر او احد البين في ان يتغير في ذاته شيئا من حيث ان صا طه يتبع العلم
على احاسيس خبرها لثبات الواجب جزئيا على علمها
من جهة الاحاطة بجميع الاسباب والعقل والعلم
يكون متغيرا او متغيرا في المعلوم وتجدد بخلاف العلم
التعلم كما مر او انما هو في خبرها انما هو في قول الشيخ
في واجب الوجه انما هو تعلم كل شيء في كل شيء

في قوله كونه اسما في هذا الوقت انما هو اسما
 في هذا الوقت انما هو اسما مطلقا كقولنا
 بالاشخاص وغيرهم كذا ان لا يصح محذاهم ولا يثبت
 انما ارسل خبره بان ينفرد وانما هو كذا في هذا الوقت
 في معنى من والدة لها انما هو ان من من هذا
 والذين صنفوا اولئك المتحدون بها كذا او انما هي من هذا
 باحوالهم وفادتهم من هذا المتحدون بالكلية
 اشياء وانما قد عرفت معنى كلام الشيخ وغيره من الحكماء
 في ذلك المقام بحث لا يحوم من حيث احد من قول الحكماء
 وانما انفسهم المدة كونه في هذا الوقت انما هو
 من هذا من هذا من هذا من هذا من هذا من هذا
 حجبى وانما في الطالع السليم واجاب الفاضل
 من اجابة من هذا من هذا من هذا من هذا من هذا
 حجبى من هذا من هذا من هذا من هذا من هذا
 وانما منها من هذا من هذا من هذا من هذا من هذا
 عدها وهذا القدر كقول الترمذي في هذا من هذا

فيكون العلم بالصفات وحده ثابت بحيث لا ينفك عنه
 فيقال في قوله لا ركن في الصفات وهو من صفات
 العلم ليس الى ان العلم علم كسب الاشياء فاعلم ان العلم
 يتناول كل ما هو ممكن في ذاته لا ينفك عن صفات العلم
 المتكاملين في القول الى العلم كسب العلم والحق حادث
 او يقول ان العلم لا يتناول صفات العلم كسب العلم
 ولا يمكن ان يوجد احد من صفات العلم مع ان قولهم هذا
 لازم لانه لا يمكن ان يكون العلم حاربا مع العلم بالعلم
 قبل وجوده لان العلم علم يتعلق بشيء ليس ذلك الشيء
 متغيرا ولكن اذا كان العلم انما يستدعيه لوجوده فيها
 ولم يكن العلم احد الطرفين لم يكن العلم متغيرا في العلم
 فتعلم العلم في انفسه في العلم ومع ذلك لم يغيرهم احد
 وهو انما ليس بشيء لان صفات العلم فاسد وهو ان
 تعلم لا يعلم الا بشي من صفات العلم فاسد وهو ان
 ان هذا العلم عليهم وهم من صفات العلم كسب العلم
 وقالوا انما يتوجه كسبهم مع العلم بهذا القول هو العلم

فيكون العلم بالصفات هو العلم بالصفات في ذاته
 وحده لا يتناول صفات العلم كسب العلم كسب العلم
 اي صفات العلم وانما يتناول صفات العلم كسب العلم
 في المدرك استدلالا كسب العلم كسب العلم كسب العلم
 لا تقع في اجواب الى النوع فليس بين الشخص والشيء
 تفاوت الا محض العلم كسب العلم كسب العلم كسب العلم
 انما العلم كسب العلم كسب العلم كسب العلم كسب العلم
 وضع مطلب اخر هو ان صفات العلم كسب العلم كسب العلم
 في الصفات والصفات كسب العلم كسب العلم كسب العلم
 مطلب اخر هو العلم كسب العلم كسب العلم كسب العلم
 ليس انما يتناول صفات العلم كسب العلم كسب العلم
 علم الشيء في صفات الصفات كسب العلم كسب العلم
 فاعلم ان صفات الصفات كسب العلم كسب العلم كسب العلم
 بعد ذلك في القول كسب العلم كسب العلم كسب العلم
 انما يتناول صفات الصفات كسب العلم كسب العلم كسب العلم
 فيكون صفات الصفات كسب العلم كسب العلم كسب العلم

وقول الشيخ رحمه الله تعالى في النوع واحد ووجه اشتراكه في النوع
 واحد بين النوعين والوجه الثاني في اشتراكه في النوعين لان كل واحد من النوعين
 بالشيء هو واحد في تصور بعد انضمام الواردات المستحصلة
 النوع والاولى من غير كونه احد النوعين من حيث النوع
 شيئا اذا لم يكن بين الالف والباء وبين وجه اتفاقه
 من الادراك فكذلك الالف والباء بينهما وبين واحد النوع
 بينهما وبين الادراك فلم يكن بينهما وبين واحد النوع
 بحسب المعنى اصلا فكذلك الالف والباء بينهما وبين واحد النوع
 بحسب معنى اتفاقه بحسب معنى الاتفاق وهذا هو
 وجه الاتفاق وهو وجه اتفاق النوعين في انضمام الواردات المستحصلة
 النوع يحصل كونهما شيئا من حيث الاتفاق فكذلك الالف والباء
 بان مناط الكيفية والوجهية من جنس الادراك لا الاتفاق
 من المذرك من الاقوال المستطرفة من الكاد
 الوجه الثاني بطريق الاحساس وانما قال في الادراك
 في انه لا يكون احدهما من جنس الادراك الاحساس في
 ذكره في نفسه جزئيا ولم يكن من جنس ادراك الاحساس في

فان كان من النوعين
 واحد من النوعين

كل ما ذكره جزئيا فيكون من جنس ادراك الاحساس وليس بالشيء الذي
 من ادراك جزئيا فيكون من جنس ادراك الاحساس وليس بالشيء الذي
 الالوان جزئيا فيكون من جنس ادراك الاحساس وليس بالشيء الذي
 هذا الاحتمال الثاني انما هو مقوله ومقصودا اذا كان العلم
 حصوله لان العلم يحصل بكونه في الصورة هو
 بالعرض للمعلوم بالذات انما هو الصورة والعلم
 لا يتصور بالذات في الالوان جزئيا فيكون من جنس ادراك الاحساس
 لا يدخل في وجه الاتفاق المذكور لان الكلام في وجه
 حوازه كونه واحد لعينه معلوما للعالمين وهو صورة
 العلم يحصل بكونه العلم بالذات متعدد او العلم
 بالعرض واحد العلم بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات
 واحد بالذات كونه العلم بالذات واحد في العلم بالذات في العلم بالذات
 واحد هو الصورة الجزئية في الصورة الكلية
 هذا يدخل في الاحتمال الثاني في وجه الاتفاق المذكور
 وهو قسمان في وجه الاتفاق واحد في العلم بالذات في العلم بالذات
 المذكور معلوما بالعرض بالذات في العلم بالذات في العلم بالذات

لا بد القدر الواحد في العلم بالذات
 بالعرض الواحد في العلم بالذات

وسورة بالذات بالقياس لا غيره واما غيره فليس
بالذات بالقياس لا الواجب بل ذكره وسورة بالغير
بالقياس لا غيره وذكر واحد منها بالعلم الاول فانه
يستلزم كغيره الواجب بل سطره على ما يعلم احسن
فكل الشفر المذكور قد عرفت بطلان العلم احسن
بالقياس الى غير ذكره واما الثاني فانه لا خلاف انه
يصدق الثاني المذكور لانه اذا كان الشفر المذكور معلوما
بالذات بالقياس لا الواجب جزئيا فهو معلوم بالغير
بالقياس لا غيره لم يتحقق احد واحد كغيره معلوم بالذات
بالقياس لا العالمين وكغيره بالقياس الى احد فانه
جزئيا وبالقياس الى الاخر فانه بالعلوم بالذات
لا احد فانه كغيره بالعلوم بالذات لا احد فانه
بالقياس الى قبل بطلان العلوم بالذات لا احد فانه
الصورة كغيره بالصورة مع ما عرفت فمما عرفت ان
يكمل الصورة معلوم بالذات بالقياس لا العالمين
باعتبار العلم من الصورة بل العلم من الصورة بالقياس

التي هي الشخص التي هي صورة الصورة وكلها غير
المعرفة ليست معلوم بالذات بالقياس لا العالمين بل
بالقياس الى احد فانه معلوم بالذات وبالقياس الى الاخر معلوم بالغير ولم يتحقق احد واحد
العالمين وكغيره بالقياس الى احد فانه جزئيا وبالقياس
الى غير كليهما ولو فرض ان العلم من الصورة لانه في
وغيره بالذات بالقياس لا العالمين مقبول الى
الصورة اذا كانت حاضرة عند العالمين وكغيره
بالذات بالقياس الى العالمين فاذا كانت حاضرة
لا احد فانه كغيره بالقياس الى الاخر العلم وان
على ما ذكره في قوله لا شبهة في الاحتمال الى العلم
وهو انه يتوجه ما اورده عليه انه كغيره بالعلوم
بالذات لا الواجب بل ذكره غيره في غير موضع الذكر
مع كونه مضافا بالنسبة الى الصورة بالنسبة
بغيره الى سائر او التخصيص للموجبين وكغيره
مكافاة غير مسبوق وبغيره مكانه في الشق الثاني
لان كل ما هو معلوم بالذات لانا العلم احسن

حارضا على بعض الصور و هذا ادب اليقظة و من يحرم
 ولا يجوز ان يقع انما ذلك في البحث المتفوق له
 فصار في ذلك حكم تنبها على صواب الخبر و قد بينه الطبيب
 من عاينه اخذوه و هو انهم في العلم بالعلم و حسب العلم
 و لا يجب الاحساس به و ادراكه و جراته في القوة
 من حيث منتهى لا يمكن الا بالالات المحسوسة
 و ما يجري جريا و الادراك في تلك الادراك كغيره من موضوعات
 المتغير لا يمكن ادراكها على الوجه الصحيح فلا يمكن ادراك
 الاله تعالى و المدرك به ان ادراكه كغيره لا يمكن ادراكه
 لا يتغير لكن ما هو متعلق بغيره لا يتغير كما هو متعلق ما هو
 متعلق به الوجه الاول و يجب ان يدرك على الوجه
 ان كان به بالغا فله و في بحثه ان ما ورد عليه بقوله
 و احسن ان هذه الالهيته لا توجد في الصواب انما توجد على
 الله و شره لا على ما هو مقتود الشئ كما اوضحنا
 و انهم يقولون و ادراك الجبريات المتغيرة من حيث امر
 لا يمكن الا بالالات المحسوسة نعم ان ادراك الجبريات

لا يمكن ادراكها على الوجه الصحيح
 فلا يمكن ادراكها كغيره لا يمكن ادراكها

المتغيرة من حيث منتهى انما يمكن ادراكه بالالات المحسوسة
 اليه لا بالالهيته الواجب من حيث منتهى امره انهم ما ذكره
 بقوله في الصواب انهم لم يجدوا من المتغيرة في العلم
 الذي اوردوه اليه اما ان اول تلك اذا لم يدرك
 الجبريات المتغيرة من حيث منتهى انما متغيرة الالات المحسوسة
 و الالات المحسوسة يستجد بالنظر في جبريات من سلكها في العلم
 فثبت العلم بجبريات المتغيرة من حيث منتهى انما متغيرة في العلم
 في جبريات من سلكها و هو كقولهم و قول ضيق و اما ان
 فثبت الجبريات المتغيرة من حيث منتهى انما متغيرة معلومة في العلم
 و المفروض ان العلم بالجبريات المتغيرة من حيث منتهى انما
 كونه متغيرا كونه من جهة الاحساس و الاحساس مستحيل
 بالنظر في جبريات من سلكها في العلم انما كونه في القول
 القول بالنظر في جبريات العلم بالعلم كذا في علمه في العلم
 علم الواجب من حيث منتهى جميع الاشياء و هذا القول
 كقولهم قد علمت ما فيه و ما نظره لا يقول انهم
 العلم و انهم يريدون بآليات ادراكها موطوفة في قوله

انما يمكن ادراكها بالالات المحسوسة
 لا يمكن ادراكها على الوجه الصحيح
 فلا يمكن ادراكها كغيره لا يمكن ادراكها

من هذا الوجه في القدر الذي هو في معنى من الغنى في
 القول بالزوال وذلك ان بعض الاعضاء قد يورث من
 من الغنى والوقوف فيقف قوة التقدير وزوال وهو
 بالزوال من الضيف لا الضم ويعد ذلك لعل ما تعلم
 بهما سرياً وانت والبول لهذا الوجه من قول من قال
 الذي كان من من الضيف بعد الوقوف وما في ذلك
 من والى الارباع من عدم الوقوف والوقوف من
 للمضى والطبي والى هذا ما قد قام مقصود النقص
 والى ما قد كان من تبدل ما في من القياس الفاسد
 وكان من قبله لم ينفذ التقدير من قوله ان من
 وفيما ذكره من الجواب نظر اما اوله فان قوله
 بالانقضاء الذي اراد به جعل ان اراد ان القدم
 لم يبق في بانها من الغنى والى ما قد قام مقصود
 من الغنى والى ما قد كان من تبدل ما في من القياس
 الفاسد وكان من قبله لم ينفذ التقدير من قوله ان من
 وفيما ذكره من الجواب نظر اما اوله فان قوله
 بالانقضاء الذي اراد به جعل ان اراد ان القدم

بقضائه المال والدين اراؤهم من غير عيب خوار نظر
 في حروف دود واثباتها فلان ما ذكره في قوله واثباتها
 الى كبره واثباتها لبيان الذي ذكره المحقق الذي
 لا يحد من ذلك هو ان ما ذكره الشيخ الطوسي في بيان
 الاحتمال الذي ذكره في النزاع بين من يرى ان
 حقيقة النفس المطلق دون جسم هو كذا في بعض
 من حتى ان من اشارة الحقوة لقوة جسم هو كذا في بعض
 ما ذكره صاحب المقاصد حيث قال في الحقوة او من اشارة
 النفس المحسوسة لقوة القلب في قوله واثباتها في بعض
 القوي في بعض الاحتمال في بيان ما ذكره في اشارة
 ان كبره في بعض ما ذكره في بعض النظم في بيان ما
 لا يحد من ذلك هو ان ما ذكره الشيخ الطوسي في بيان
 ذكره في قوله واثباتها في بعض النظم في بيان ما
 واثباتها في بعض النظم في بيان ما ذكره في اشارة
 في بعض النظم في بيان ما ذكره في اشارة
 في بعض النظم في بيان ما ذكره في اشارة

الثبات العقاب فان ذلك غير له المصطوف انما
مميز عن غيرهم فليست بعض المصطوفين والبقية
تلك قد تور عند الحق ان الثواب العقاب
له المصطوف بعد استحقاقه وليس لاحد من المصطوفين
حق الله من غير استحقاق ذلك فليست من ذلك
مطلوب الكبر والغرور فيجب لانه ان المصطوف الثواب
سبب الاستحقاق فلهذا احد الشخصات بالاولى
مستند التبرع بالامر من غير التبرع بالامر
العبد مصطوف فلهذا امره وتبرع له ان
والغير ان يغفل ان في حق الحق دون المصطوف
يزعم انه كونه ارسال الرسل عنه لان فائدة
الاجابة هو الامر بغيره وهو المصطوف
الا بالحق ان الحق دون المصطوف هو الحق
في اجابة امره بالامر لا الجبر ولا تفويض
امر من عند الله والامر بالامر لان الامر
راية من الثابت يزعم انه كونه

قدس سره لان فرموده اذ لا قدیم سوی الله لیس نادا
 حادثه معلوله لوقوعه لکن محکم مسببه بداراده و کذا
 اراده الاراده و کذا عزیزم القدر انما المقصد
 و اعلم ان القوم فرقوا بین المقصد و العزم
 بالمقصد الاراده المقصد الحیزه و العزم الاراده
 الذی المصداق لعل فضل الله یجزم فافقت اذا کان
 مع قد تعقل فیما یبایع فی المصلح مع فیما
 و اجاب بنی ای اجاب انما عزم و الی التوابع
 عن التوابع فقال التوابع ای قال التوابع
 انما و کان جواب التوابع عن سوال انما هو جواب
 انما عن سوال التوابع من دفع بقصد عزم
 توجیه فرجهان احد هاتان المراد ان یجز التوابع
 فی ضمیر التوابع با مخرج و هذا القسم من التوابع جازیه
 فی انما هو التوابع الذی لا یجزم فی ضمیر التوابع با مخرج
 غیر الاراده و ثانیاً ان المراد ان التوابع جازیه
 انما یستندم التوابع با مخرج انما کم التوابع با مخرج

من الادراك هو ادراك جزئيات الادراك بالسمع والبصر
 لفظ غايته انما ان يبين في ذاته الشرط لخلق السمع
 والبصر من دون الشئ والذاتين ومنه انما
 شئهما المثل في الادراك من غير ان الشئ يستدركه
 الخشعي من ان يحصر الادراك بالسمع والبصر في ذكره
 الشئ فيجب عموم عبارة المقصود ان المقصود من
 جلال القول على انقضاء بالادراك الادراك
 عام بحد الادراك بالسمع والبصر فيهما في تخصيص
 غير مناسب في التخصيص لا ياسب عموم عبارة القول
 فيقول القول لا يخفى ان كلام المقصود لفظ عام لكنه
 في كل واحد من صفات الواجب وذكر انه قادر
 وعلم وحى وغيره في سبب ان كل واحد منهما في جميعا
 والبصر او لهذا ان الشئ في كونه سميا والبصر في علم
 بجميع الحواس من جميع المسلمات قد ثبت سابقا بل
 الصواب في القول هو كونه سميا والبصر في علم
 وجه التوجه ولم يكن له في معرفة كل واحد من الادراك

لم يقول ان شئ من شئ في الادراك بالسمع والبصر
 فلو كان من ضمن المقصود انما هو المقصود في قوله
 من وجهه في الكلام في المقصود التي تحجب الواجب في
 بها سواء كانت في اللفظ المقصود به في الادراك بالسمع
 يجوز اطلاقها في الواجب في قوله ام لا شئ الواجب
 يدرك المذوقات فيقضي في ادراك المذوقات في لفظ
 الذات في الموضوع بالادراك المذوقات في لفظ
 جل شئ في لفظ الواجب في اللفظ عموم المتن بما في
 الشئ في كل واحد في اللفظ كونه سميا في جميعا في المقصود
 قدس سره في لفظ المحصل بان الواجب في اللفظ
 بالسمع والبصر ليس محط لان اكثر اللفظ والسمع
 بالسمع اما والعقل بالسمع والادراك لا بالسمع
 فيعلم من صفات الواجب في اللفظ بالسمع والبصر في
 جميع الصفات منها وما قال صدر المقصود في
 ادراكه في الادراك الواجب في لفظه اي في
 بداهة الادراك في لفظه في لفظه في لفظه

[illegible]

حيث لم يرد السمع ايام برود الشرح وهذا دليل
 وتقبل لارجاع مدبر الخبيسات غير السمع والبصر
 في العلم لا يحسن فيه هذا خبر لقوله وما قيل
 قد كذب هو وجه ارجاع الالهياد والسمع ليس الى
 الوجه الذي كان في شأكم بارجاع ادراك سائر
 الخبيسات غير السمع والبصر في العلم كمنه بعينه
 للحكم بارجاع ادراك البصرات والمسحوبات لقوله
 في العلم الرشي وبهذا الكلام حق لا يشك عليه لان كل
 من السمع والبصر ادراك خاص وكل ادراك خاص
 راجع الى العلم لا غير من الصفات كالقدرة
 والارادة وغيرهما من الاستعدادات بارجاع السمع
 والبصر الى العلم من غير صفات الصفات فان
 اطلاق لفظ السمع والبصر في العلم لا يمتنع
 بقوله ان طوارير الضوء مشعرة بالغايرة
 وهي اصل الالهياد في الشرح انما هو اطلاق
 لفظ السمع والبصر عليه لانه لا يثبت في السمع

والبصر

من السمع والاعمال المستعدة للصحة

والبصر هو العلم بالبصرات وبما فيه عليه من الخبيسات
 كمنه انما هو خبر ما كانت في العلم استعداده
 من ادراك حيث في الشرح الاطلاق لفظ السمع والبصر
 عليه لانه في خط ان الالهياد في الشرح
 في سائر الاعمال البصرات في الشرح الاشارة الى ارجاع السمع
 والبصر الى العلم وحده لا يمتنع ان لا يمتنع ان لا يمتنع ان لا يمتنع
 الاشارة الى العلم بانه ان لا يمتنع ان لا يمتنع ان لا يمتنع
 بانه لا يمتنع ان لا يمتنع ان لا يمتنع ان لا يمتنع
 ولا يستلزم على العلم الالهياد في الشرح
 الى ان ادراك المسحوبات والبصرات كمنه لا يمتنع
 ولا يمتنع ان هذا ادراك قسم من العلم فلهذا راجع
 السمع والبصر الى العلم من غير صفات الصفات
 سائر الخبيسات غير السمع والبصر في العلم البصر
 علمه ما هو العلم انما هو العلم كمنه لا يمتنع
 وما قيل في العلم انما هو علمه فلهذا راجع
 الاستعدادات في العلم انما هو علمه فلهذا راجع

انما هو كذا في كل ما فيها صفة قد يربطها تعلقات
 خادعة فيكون استنتاجها على ما ذهب اليه الاشعري من
 صفاته بقدر انما قد يربطها تعلقات خادعة وانما هو
 على ما ذهب اليه المفسر قدس سره من ان صفاته ليست
 حقائق بل هي قول له ان استنباط السبع والبر على
 المسبوق والمبرور انما يكون اذا كان ذلك الادراك
 انفعالا من الالهي في خصوص صفاته كما في البصائر والاشياء
 اذا كانا متعلقين فذلك انك قد عرفت سابقا انه ليس له
 جزئية في علم الانفسا اصطلاحا ان مناط علم الواجب
 جزئية ليس ووجه الاشياء او تحقيقها لسناطة
 بالاشياء انفسا وتحقيقها كمالا وخراسا مسبوقة بوجه
 انما هو على ما قد مر ان السبيل الحق وسم بانه السبيل
 الحق من ذاته انه واما علم الواجب كسبيل الحق له
 كما ثبت بالكمالات او بجزئيات الجزئيات والادراك
 والسموات او السموات كمنه ان لا يخطئ
 جميع الاشياء من حيث انه هو ذاته انه لا يخطئ ولا يخطئ

والمصدق والمصدق وكذا انما هو المصدق انما هو المصدق
 عرفت ان العلم انما يذكره اشياء في هذا المقام بقوله
 والوفاة التي ان كانا متعلقين بحمل ما ذكرناه وهو افضل
 قال الشيخ انما هو من الالهي بوجه ان العلم انما هو
 ليس من جهة الكلام المقصود سره بل هو من جهة العلم
 بقوله تعالى ان قدرته بقوله تعالى ما لم يكن
 الضمير المحمدي وفيه راجع الى الغير في قوله تعالى
 راجع الى الصفات والضمير في قوله تعالى وهو من العلم
 راجع الى انما والكلام احدهما العلم اي
 ايجاد الكلام نحو تلكت كل ما يكون ومنه
 يدل على ان الكلام جاء بمعنى احدهما بالعلم
 وتامها بمعنى العلم لان كل ما في قوله تلكت الكلام
 معقول مطلقا لقوله تلكت وقوله الكلام ومنه العلم
 فيه بمعنى العلم فثبت العلم في الكلام والكلام في العلم
 الكلام كذب الغفوي اي كذب منزه عن الكذب
 الشان كذب الغفوي اي كذب منزه عن الكذب

ولما هو من الالهي
 ما ذكره المفسر

لا يحد من ان يكون الاول ان لم يكن له
 من حيث ان لا يكون له من حيث ان لا يكون له
 وهو غير متناول والاشكال في ان لا يكون له
 العلم ان لا يكون له وصف الكلام بالذات وصفه بال
 متعلقه - في حاشية لا يذكره اي ما ذكره الشافعي
 ليس كلامه الا ان لا يكون له ان لا يكون له
 وهو من ان الكلام اي يحصل من المسبوق به
 وحرف . باعتبار الوجه العيني في استغنى القول
 وحرفه قوله لا صوت حشر لا يجوز بحسبه لان
 المسبوق به صوت حشر انما عني باعتبار الوجه
 البرزخي او الوجه العيني كما ذكره الشافعي لا باعتبار
 العيني باعتبار الضمير المحرور في راجع الى اللفظ
 قال اي ما قال الخواجا في حق مطلق الكلام
 هذا السؤال من وجه الاستفهام والتفتيش لا من وجه الاستفهام
 والامر امر مشترك لفظي اي مشترك لفظي لغيره
 قوله مشترك مسنوي - او مشترك مسنوي بينهما اي مشترك

الكلام من مفعول لا يحد من ان لا يكون له
 الكلام اللفظي لا يحد من ان لا يكون له
 مفعول ما لا يحد من ان لا يكون له
 في احد ما لا يحد من ان لا يكون له
 الاضمار في الرابع والاضمار في الرابع والاضمار في الرابع
 والكلام في اللفظي لا يحد من ان لا يكون له
 الكلام اللفظي الذي هو مفعول الصوت وهو في اللفظ
 ان من الكلام عند الخواجا هو من الرابع والاضمار في الرابع
 او من من الطلب في اللفظيات وهذا اللفظ الكلامي
 في احد ما لا يحد من ان لا يكون له
 من لول الكلام اللفظي الذي لا يكون له من اللفظ
 في اللفظ الكلام اللفظي كما لا يحد من ان لا يكون له
 والاضمار الى اللفظي لا يكون له صوت وحرفه الاول
 الصوتية وحرفه قوله لا يكون له اي من الكلام الذي
 يكون له مشترك مفعول ما لا يحد من ان لا يكون له
 قدر مشترك بين الكلام الذي لا يكون له وحرفه الكلام

الذي هو صوت وحرف كنه الكلام الذي هو صوت وحرف
 شيئا لا الاول معنى الكلام مطلقا والثاني الكلام المقطع
 الذي كنهه هو صوت او الحرف او العقل فخصص اسم
 المقدر المشترك المذكور في هذه الاصوات وحرف قسم
 واحد صوت وحرف والآخر شئ في غير
 المعنى قول الا اطلق الحرف في اي الاطلاق المحصور
 في قسم الثاني اليه الكلام لصيغة الحرف والقيام
 في حله هو الكلام بالرفع باللفظ المذكور وهو في
 جز الواقع بتعلق المتكلم الضمير المستند في
 الكلام بمنزلة المعنى من الواقع والمتكلم بالضمير
 مفعول متعلق والا فلا يجب العبارة بالمتكلم بل قوله
 المتكلم كانه مفعول برفع في خبر من هو المتكلم
 سلام الكلام دون الصوت وحرف مقصور لان السامع
 لا يميز الا الاطلاق المحصور في قسم واحد
 الثاني اليه الكلام الاطلاق المحصور في الكلام الذي
 هو قايما به المتكلم وحتى ان جازا جميع له العلم المحصور

والعلم الذي يحصل بالسمع انه قد علم من يحصل بحصول
 حصوله المسموع في السامع دون فهمه بحسب الصوت
 الهواء ثم يميز له الفهم في السامع هو المعنى في
 السامع كنه السامع اي السامع الذي كنهه
 بالصوت وحرف في الحرف في الفهم في السامع
 ان الكلام الذي هو مسموع بالصوت وحرف في السامع
 العين له معنيان الى فقد ظهر كنهه ان المسموع بالصوت
 وحرف شيئا وراوده منها في كنه السامع هو السامع
 هو صوت وحرف في حيزين وانما حمل على ذلك ليقول
 في مستند كنهه جواب عن الرابع بقوله من الرابع فهو
 بين الدليل على كنهه انه لم يسمع مسموعا في
 يحصل في جواب ان سماع مسموع في كلامه في
 وحرف فلا يميز له لسموعه كنهه في كلامه في
 كنهه سماع مسموع في كلامه في كلامه في
 في كلامه في كلامه في كلامه في كلامه في
 في كلامه في كلامه في كلامه في كلامه في

والعلم الذي يحصل بالسمع انه قد علم من يحصل بحصول
 حصوله المسموع في السامع دون فهمه بحسب الصوت
 الهواء ثم يميز له الفهم في السامع هو المعنى في
 السامع كنه السامع اي السامع الذي كنهه
 بالصوت وحرف في الحرف في الفهم في السامع
 ان الكلام الذي هو مسموع بالصوت وحرف في السامع
 العين له معنيان الى فقد ظهر كنهه ان المسموع بالصوت
 وحرف شيئا وراوده منها في كنه السامع هو السامع
 هو صوت وحرف في حيزين وانما حمل على ذلك ليقول
 في مستند كنهه جواب عن الرابع بقوله من الرابع فهو
 بين الدليل على كنهه انه لم يسمع مسموعا في
 يحصل في جواب ان سماع مسموع في كلامه في
 وحرف فلا يميز له لسموعه كنهه في كلامه في
 كنهه سماع مسموع في كلامه في كلامه في
 في كلامه في كلامه في كلامه في كلامه في

[illegible]

Handwritten signature: *John W. Alden*

[illegible]

ووقف فاصل بالتيه لاجل محضه لا لاجل حسن الجهات
 وقد عرفنا فيه كانه من اجاب الله لانه عبرته
 اجاب الله الوجه المسمى للصوت واحرف لاني
 الوجه مطلقا هو او كما عينا او شيئا والوجه المسمى
 للصوت واحرف يكمن مع الجهات واما الوجه الخارج
 للصوت واحرف فلا يكمن عند الحرف قد عرفت ان
 خارج المذكر المراد بهذا المذكر هو ما ذكره بقوله
 لو حل اجواب الاول ان المسمى آخ وحاصل كلامه ان
 المسمى من اجاب الاول على نفس الوجه للصوت واحرف
 مطلقا هو كانه خارجا او شيئا وفي الله اسير الوجه
 المسمى للصوت واحرف للجعل المتاخر بين اجاب
 الاول والثاني بزم ثم ليس مع الحرف كمنع الترويض
 لجواز ثم يحل المسمى الكلام في هو اخصا من خصوص
 وضع بالتيه كمنع من غير وجهه ولجواز جوده ثم
 ما قلناه مع منعه هو قريب من ان المتضمن لاجاب
 الثاني انه قبل قد ذكر الحرف في الغرض بين اجاب الاول

و ان في هذا سبب في ذلك قوله في الحكم على كلف محمول
 الحكم هنا في الجواب الاول متضمن لوجوب الجواب في الحكم
 بالنظر ليس مبنيا على ما ذكره سابقا بل على قوله ان الحكم
 بالنظر مبنيا على ما ذكره في قوله ان الحكم على كلف محمول
 الجوابين واحد هذا الوجه كما هو فيه عندنا بل لا بد اذا
 جاز ان الحكم على وجه كمال الفرق بين الجوابين وان
 يتم حكم على وجه كمال الحكم على كلف محمول
 اياه اي في ذلك قوله ان الفاظ لسان النبي في هذا
 ان الجواب واقع في الفاظ لسان النبي ثم ليس ذلك
 لوجه الوجه بل هو شرط لظهور الوجه وذلك ان
 على الغير لا يشبه في الذي يوجب اليك كسبي ثم
 له اي فخرته في الفاظ الوجه على الحكم
 اي على الوجه وهو الوجه الذي هو الضمير في قوله
 على الوجه الظني ولزم كما في ما في قوله ان الحكم على كلف محمول
 لا يخلو في العلم ان في اي علم الحكم في هذا
 هو العلم لا بما في العلم في ذاته لوجوب العلم

حقول من الكلام الحقيقي
 انه يدور في المعين فاعلم ان ذلك لا يثبت له
 الترتيب في الطلب لانه لا ترجع للقرينة ان لم يكن العلم كالمكان
 فقولوا ان كل اسم له اثر لا يمكن ان يمتنع احد او يخالف
 له معنى ولكن في بعض الترتيب لفظيا واما ان الكلام
 الحقيقي اذا كان جارية عن الفقه الكلام الحقيقي او اللفظي
 فيزم ان كل جارية عن جارية الكلام اللفظي او المعنوي
 يمكنه الكلام الحقيقي واجبالا الى الجاد وانما في الكلام
 الحقيقي فدا من القدرة فكل جارية عن القدرة في ذكره
 الحشيش لانه لا يمتنع العلم والقدرة وخبرها على ان
 فقال وبذلك يتبين ان خبر الذي ذكره العلي في
 ذكره ان لم يمتنع ما هو عيب الاشياء من ان الكلام
 التقني جارية عن مدلول الكلام اللفظي بناء على ذلك
 لا يتبين ان خبر الكلام اللفظي اذا كان مدلول الكلام
 اللفظي كما هو في اسم كونه الخبر كانه لان مدلول اللفظ
 هو ذلك حيث بالضرورة على ما سيذكره في الخبر

في ذلك ان لو كان مدلول اسم خبر الكلام اللفظي
 وذكره الحشيش لا يمكن ان يمتنع احد او يخالف
 ان في ذلك ما يشهد من الكلام اللفظي ان كان مدلول
 من خبرهم ان في المقول عنهم هو ان الكلام اللفظي
 التقني انما هو مدلول الكلام اللفظي وبذلك يتبين
 ما سيذكره الحشيش لانه لا يمتنع العلم والقدرة
 التفسير المذكور من كلامهم بان يحمل خبره على
 ان خبره المدلول من خبر العطف من الاشياء وانه
 في الكلام التقني الكلام اللفظي هو الكلام الحقيقي
 خبره انما يمتنع الذات كيف به حال ان جارية
 الكلام اللفظي انما هي ذاتها فاعلم ان اسمها وحالها في
 بين ان تقابل ان مدلول اسم ذلك وبين الخبر في قوله
 ولا تفعل كونه خبره في ذلك المعنى المذكور
 وهو ان خبره ان الفقه والقدرة على الفقه والعلم اللفظي
 بالالفقه وبما فيها بما هو معلوم بالعلم اللفظي
 لان الكلام اللفظي يتعلق بالعلم اللفظي خبره

ما ذكره في مدلول الكلام اللفظي
 الاول هو قوله

ان مدلول ذلك بين الخبر ان
 ذلك المعنى هو الفقه وهو الاول
 لغيره

حقيق الحكم الا نزلت بتعلق بالعلم الا نزلت من حيث العلم كونه
 حقيق الحكم الا نزلت بالذات بل الحكم الا نزلت انما نزلت
 بحكمه وكونه بالذات معلوما بالعلم الا نزلت واذك الشئ
 هو عبارة الحكم وهو حادث والعلم به هو العلم به والذات والذات
 على كيان التوجه المذكور في الشئ في كيان الحكم كانه
 قد تولى فيه راجع الى وجه واحد المتعين في كونه راجع
 الى العلم الحقيقي والعلم الا جلهما بالعلم بالعلم
 والذات كانه مطلب لاجل آية واورده على انه واجب واحد
 فيه باطله هو العلم على الطالب بكونه وهو ممكن وليس فيه
 والافضل الطالب لا شئ كونه مستحيلا في حق غيره ممكن
 لانه وجهه الطالب بدونه من طالب في شئ محال
 الا ووجهه الاولية هو ان الحكم انما هو حقيق
 الكلام والكليات واجبا والكلام والكليات لا حقيق
 معروف انه انما تخلف خلق لكونه انه لازم لخلق الكلام
 والكليات خلق لكونه انه لازم لخلق الكلام
 والكليات وانما قالوا لا لا يمكن ان يخلق

القصور

والمراودني بحروف الراضية الكلام والكلمات فقول
 الطلاق لازم واردة مفروم وهو امر اعتباري
 في صفة اعتبارية لا صفة حقيقية قولها المقتضى المراد به
 المقتضى من المقتضى كما يكون في الامور الاحسن والمراود بالمراد
 الاشياء المحكية على التفسير المذكور سابقا فترادف المراد به
 ما يبنى من المقصود وهو اسم من اللفظ والمقتضى عليه الكلام
 انما يترادف بالمراد بالكلمة فكيف جازية في قوله بالمراد
 من قوله جازية الكلام انما يترادف بالكلام مقتضى الكلام
 يترادف بالمراد بكونه محدثا فيقولون انما يترادف بالمراد
 على الكلام وهو امر خارج عن العلم وهو سابقا ولا يترادف في
 العلم ثم لم يمتص في العلم والقدرة في العلم في العلم
 حثرت ثم وجبه الكلام النفساني في علمه في العلم
 فانما الطلاق الكلام من معنى اللفظ اما في العلم في العلم
 المقصود الترتيب في الطلاق الكلام من معنى اللفظ في العلم
 الترتيب في العلم في المقصود انه قد تم في العلم في العلم
 نفس في العلم في العلم النفساني في العلم في العلم

فما يجوز ان يحسم النفس معقولاً اي شيئاً بالذليل ان لم يكن
 حقيقياً وانه لا يثبت ثبوت من غير العلم والقدرة وكما
 الكلام ونسب الالفاظ والحروف الى الاله لطلوعها
 الكلام النفسى واما فتا الالفاظ فليست الا صوراً ذهنية
 وضعت بانها الالفاظ والصورة الذهنية هي العلم
 فيكون الكلام النفسى راجعاً الى العلم والمال ان فهمهم
 ان الكلام النفسى من غير العلم والقدرة وسائر الصفات
 تحت هذا دليل آي وكلية التي يجب ان يكون هو العلم
 ثم ان دليل لا يخرج من حيث يجب ان يكون هو النفس من غيرهم
 ان هذه النفس صفة قد يغيرها القدرة والارادة وغير
 سائر الصفات وتبا على هذا القول ان يندم بالقرين
 وهو لا يخفى في الشئ وقد شرعنا في معنى المسوقة
 لا بأس بان نعمل عبارة قال في قوله تعالى ان الله
 لفظ وهو الموافق في هذه الحروف ونفسه في المعنى العام
 بالنفس الذي هو قول الكلام اللفظي قال الشافعي
 ان الكلام في الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد

في قوله تعالى
 ان الله لفظ وهو الموافق
 في هذه الحروف ونفسه في المعنى العام
 بالنفس الذي هو قول الكلام اللفظي قال الشافعي

وليس في الكلام النفسى نور العلم والارادة والكرامة
 الصفات المسبوبة والمثيرة لغيرها ذلك وافقهم المحققون
 او صدر من الكلام خبر في كونه شيئاً واحداً بالعبارة
 منه وانما حيز ثبوت النسبة او شيئاً بين طرفي الكلام
 ثبوت تلك النسبة او شيئاً في الواقع والآخر اليك كلاماً
 حقيقة اتفاقاً في عين الاول واذا صدر عن امر او من
 فانه كشيء ان احداً لا لفظاً من رتبة وانما ارادة
 او كرامة تامة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الارادة والكرامة ايضاً كلاماً حقيقة اتفاقاً في عين
 الحفظ وتلك سائر صفات الكلام والاحكام ان
 حلول الكلام اللفظي الذي يستلزم ان شأوه كلاماً
 ليس هو العلم والقدرة والارادة في الامر والكرامة
 في الفؤاد ان شأوه كلاماً لفظاً بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 واما ان لم يقصود الا معنى من الكلام هو الاله في هذه
 الضمير بهذا الاعتبار ليس كلاماً فاعطى اسم الله
 على القول وحصره في شئها على انه لا يتوصل بها الى كنه

انما هو بوجوب اثبات مفارقة المعنى للمعنى القديم
 المعنى القديم هو المعنى القديم الذي ذكره انما يصح في
 المعنى القديم هو المعنى القديم الذي لا يصح في القديم
 المطلق وقد يثبت ان الكلام ليس بصفة الاشياء
 حتى يتوجه عليه الى غير الشئ هو المعنى القديم
 وقال الحق الذي في سائر اثبات الواجب الجديد
 في معنى الكلام القديم في المقام كلامه بغير
 مقدره من ان صفة الكلام في عبارة مفارقة ما يلف
 الكلام وكل ما يبارزه من الكلمات التي هي مؤلف
 لتلك الخيال وبعد تمديد المقدمه القول بصفة الكلام
 القديم في ان السماع بغير مصدره بلفظ الكلمات
 وكذلك في معنى الكلمات التي هي مؤلفه لرفع بارز
 على القديم وغيره واسطره في الكلام الذي لا يخطأ
 مستوجب في المعنى القديم في سائر عبارات العلم
 كلام غيره انما معلوم له ان الكلام ليس بصفة الاشياء
 غير معلوم لنا وليس لنا وهذا الذي ذكرناه ليس

ما ذاب اليه فكذلك ان كلامه علمه وانما ذاب اليه
 ومن بعد هذا هم من صاحب المواقفة ان كلامه
 الاصوات والحروف في الاصوات والحروف
 والمفاد هو المشهور في الشئ من ان كلامه
 المعنى المقابل للفظ هو الحق وشيخ ذاب الى
 كما يظهر في ظاهر الصادق ولي كما في علمه في
 محطه جميع المعاني كان كلامه اليهم واحد
 على ان من الكتب المصحف باللفظ واللفظ
 والاشياء ولي كما في كلامه ازل كما في خطاب
 مستوجب في المعنى القديم اذ في المعنى القديم
 فيكون المعنى والحضور والاستقبال في الزمان
 المقدر للمعنى القديم في السكالات ورواها
 المعنى وبعضها بغيره في بعضه بغيره
 فانه قد تميزت في المعنى القديم في الكلام
 منكم ومنه اليه ذلك الكلام بان قوله وكلامه
 قال ان من كان او كان او ابو جنة كذا وانما ذاب اليهم

[illegible]

و هو حرف مزمع قدم من غير الصلة مع اللفظ وهو جوباء علمه اتفاق
المبنيين ومنع ذلك بزم جواز اشتراك الحركات في اللفظ فيصنف
في منقطة قسمين القسم الاول النسخ او هو الكلام الذي لا يحتمل
الحركة اللفظية من جنس الاصوات والحدود في اللفظ كجاء في هذا اللفظ
والحدود في منع ذلك كجاء في هذا اللفظ الكلام النقطي فيلزم
جواز اللفظ كجاء في اللفظ واحد هو ذان احد هما في اللفظ
كالكلام النقطي الموحدة الخارج والافترق في اللفظ
وتعاقب كالكلام النقطي الذي اللفظ في اللفظ في اللفظ
تعاقب في اللفظ الكلمات باعتبار الوجوه العلم على اللفظ
بالحسن الذي في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
عليه لزم كجاء في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
مجموعه والاول كجاء في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
الحسن الذي في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
او احصل في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
خطاب في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

بل ليس موضع التفرع محل حشر هو ان الصفات الكمالية
 لا تفرع الى زيادة فائدة فائدة كما يقول في الصفات
 كجزء زيادة بل كجزء من صفات الكمالية بل ان في وابلج
 في التوجه لا كجزء من صفات الكمالية بل كجزء من صفات
 ثم لا ننس في قوله ان الكلام المنفرد على القول بالزيادة
 لا معقول بل لا بد من ترجيح العلم واليقين قول صاحب
 انما تفرع ترتيب كونه في اللفاظ انما هو ترتيب العلم
 مسعدة الالف صريح في ان القاييم بناء على هو في اللفظ
 لانه لو لم يكن في اللفظ لم يكن القول ورتب اللفظ
 في ترتيب اللفظ ووجه البناء في اللفظ ووجه البناء
 جزاء شئ في كونه بناء على توجيه كونه في اللفظ ووجه البناء
 تفرع كونه القاييم به تفرع هو في العلم ووجه البناء
 لا في اللفظ ولم تفرع الى شئ المشهور ان اللفظ
 يقول بزيادة الصفات الكمالية لا تفرع الى زيادة فائدة
 الشئ في قول المصنف والمفاد في اللفظ والصفات
 الزيادة من كونه في ذلك تفرع اليه ان اللفظ في القول

انما هو ترتيب العلم
 باللفظ في اللفظ ووجه البناء

ان صفاته تفرع الى هو لا غير ووجه الكلام بان
 ان صفاته تفرع الى هو لا غير ووجه الكلام بان
 لا كجزء من صفات الكمالية بل كجزء من صفات الكمالية
 فائدة فائدة تفرع في قول لم تفرع الى كونه في اللفظ
 ولم تفرع الى شئ ان اللفظ لم تفرع الى كونه في اللفظ
 للبناء واللفظ في اللفظ ووجه البناء في اللفظ ووجه البناء
 في اللفظ ووجه البناء في اللفظ ووجه البناء في اللفظ
 يقول بزيادة الصفات الكمالية لا تفرع الى زيادة فائدة
 وكان في اللفظ تفرع بناء على الكلام ووجه البناء في اللفظ
 فانه بناء على القاييم كونه في اللفظ ووجه البناء في اللفظ
 صفته واحدة فائدة فائدة تفرع الى كونه في اللفظ ووجه البناء
 المعلوم كما ان القدرة صفته واحدة فائدة فائدة تفرع الى كونه في اللفظ
 ان تفرع الى المعلوم كما ان العلم عند كونه في اللفظ ووجه البناء
 الاشياء في العلم كما ان كونه في اللفظ ووجه البناء في اللفظ
 في اللفظ ووجه البناء في اللفظ ووجه البناء في اللفظ
 في اللفظ ووجه البناء في اللفظ ووجه البناء في اللفظ

في اللفظ ووجه البناء في اللفظ
 في اللفظ ووجه البناء في اللفظ

الشيء من ان يتصور وجودها انه الذي ذكره وكلمة بعد بقرينة الاستدراك على خبر
 لا تتركه في الكلام اسم العوائق عند خصم اي المثل لم يكن لغير ان خصم
 كما ان لا يسلم الاشارة الى العطل كذا لا يسلم كونه الكلام
 النفساني الذي ذكره صاحب المواقف بناء على ان
 المشهور من الكلام النفساني هو ان الكلام النفساني
 هو قول الكلام النقطي لا الاسم من النقط واللفظ
 فهو من المثل المتعارف للكلام هو الكلام النقطي
 لا قول الكلام النقطي اليه فهم من جواب الذي
 ذكره الله في رد الوجهين الاولين للرد والافعال
 يقول كلام صاحب المواقف ايضا مشتمل على العدة واستمر
 الغير المتعارف لان المتعارف للكلام النفساني هو
 قول الكلام النقطي لا تعين اللفظ والمفرد في ذلك
 الجواب فانه بناء على ما اذا كان قابلا به تعميما
 ذلك الجواب فانه بناء على ما انه لم يكن مقتضى
 به قيام كالتصريح بغيره وكما انما لم يتم منه
 كما مر صاحب المواقف انه علم ان حاصل كلام

المثل المتعارف

الشيء

الشيء من ان يتصور وجوده ان مراد صاحب المواقف انهم من غير
 هو انه علم من الدين ضرورة ان ما بين الذين كلام الله
 فهم حقيقة لغير اوصافه الله تعالى حقيقة لا مجازا منه
 ضرورية ان الدين في المكره كالمثل في سواها
 اطلاق الكلام من بين انفس المصنف حقيقة او مجازا
 قال الاحباب ان بين انفس المصنف كلام الله تعالى مجازا
 وحقيقة هو المثل من كلام الله تعالى ان ما بين انفس
 ليس من مخلوقات الرب تعالى بل من موجداته حقيقة
 بل هو من موجداته ومخلوقاته حقيقة هو المثل من كلام
 ان من صاحب المواقف وانما مراد من انما يتصور
 الا انه لم يزل كلامهم واما الاول كما فعل الله تعالى منهم
 وكان صاحب المواقف يفتن بهد الناول واشارة
 اليه بقوله الا انه بعد التام في بوف حجة ما ذكره في
 الناول ووجه آخر بحيث يندفع الى ان من كلام الله تعالى
 الحقايق هو ما ذكره صاحب المواقف بناء على ان لو لم يكن
 في وجهه من كلامه المثل من سره بغير المقام

لغيره من جهة الوجود في حيزه لا يستلزم الوجه الفصل الثاني
 ثم وجه ما ذهبوا اليه ان اللفظ لا يلزم من جهة ترتيب الحروف
 القيا وفيه ان هذا الكلام حق لكن لا يمكن ان يكون هو كلام صاحب
 على هذا القول ترتيب الحروف واللفظ انما هو من عدم
 مساعدة اللفظ في ان هذا الوجه ان عدم الترتيب اللفظ
 باعتبار الوجه القياسي في ترتيب الحروف في اللفظ
 ككلام وجهه ان القول انما هو من عدم مساعدة اللفظ
 فلهذا وجهه على الوجه في ترتيب الحروف في اللفظ
 ان ترتيب الحروف واللفظ باعتبار الوجه في ترتيب
 انما هو من عدم مساعدة اللفظ في ترتيب الحروف في اللفظ
 بمعنى ان اللفظ متعلق بكلام وذلك كما في كلامه
 خلق اللفظ الذي له اللفظ المقصود منها وتصوره
 فترتيب الحروف في اللفظ متعلق بكلامه في اللفظ المذكور
 ورتب اللفظ في الاول كما ان الكلام غير المتعلق بالكلام
 باللفظ متعلق اللفظ الذي له اللفظ المقصود منها وتصوره
 متعلق اللفظ الذي له اللفظ المقصود منها وتصوره

حصص لكل واحد من
 كلامه

بكذا

لغيره من جهة الوجود في حيزه لا يستلزم الوجه الفصل الثاني
 ثم وجه ما ذهبوا اليه ان اللفظ لا يلزم من جهة ترتيب الحروف
 القيا وفيه ان هذا الكلام حق لكن لا يمكن ان يكون هو كلام صاحب
 على هذا القول ترتيب الحروف واللفظ انما هو من عدم
 مساعدة اللفظ في ان هذا الوجه ان عدم الترتيب اللفظ
 باعتبار الوجه القياسي في ترتيب الحروف في اللفظ
 ككلام وجهه ان القول انما هو من عدم مساعدة اللفظ
 فلهذا وجهه على الوجه في ترتيب الحروف في اللفظ
 ان ترتيب الحروف واللفظ باعتبار الوجه في ترتيب
 انما هو من عدم مساعدة اللفظ في ترتيب الحروف في اللفظ
 بمعنى ان اللفظ متعلق بكلام وذلك كما في كلامه
 خلق اللفظ الذي له اللفظ المقصود منها وتصوره
 فترتيب الحروف في اللفظ متعلق بكلامه في اللفظ المذكور
 ورتب اللفظ في الاول كما ان الكلام غير المتعلق بالكلام
 باللفظ متعلق اللفظ الذي له اللفظ المقصود منها وتصوره
 متعلق اللفظ الذي له اللفظ المقصود منها وتصوره

بوجوده من غير حقيق اللفظ اللفظ المعنى الكلام له معنيان
 احدهما هو الكلام وهو اللفظ اللفظ المعنى المعنى المعنى
 اللفظ اللفظ المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 والكلام هو الكلام بالمعنى الاول وهو المعنى المعنى
 مسخر قالوا والمعنى الثاني ان الكلام معناه المعنى المعنى
 اللفظ اللفظ المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 الكلام به حقيقة المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 لا يربط المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 المعنى ان احدهما هو الكلام وهو اللفظ اللفظ المعنى
 والمعنى المعنى اللفظ اللفظ المعنى المعنى المعنى
 بالصدق والكلام هو الكلام بالمعنى الاول وهو المعنى
 بالمعنى الثاني والكلام بالمعنى الاول يكون من غير معني
 الواجب بل من غير معني المعنى المعنى المعنى المعنى
 الكلام بالمعنى الثاني وان المعنى المعنى المعنى المعنى
 جعله من غير معني المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى

كلامه السبعين فان في ذلك مضى وكما لم يملكه وغيره
 لا تخرج من السور والبيان يستند في الاشياء الصادرة
 عن قبحه وازالت واليه نعم بالوضوح في معرفة معناه
 يكون الكلام مستند الى اللفظ اللفظ المعنى المعنى
 ايجاد الذي هو من غير المعنى المعنى المعنى المعنى
 قد تفرق بين ايجاد اللفظ اللفظ المعنى المعنى المعنى
 ايجاد الاشياء المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 القبح من حيث الحقيقة المعنى المعنى المعنى المعنى
 وبالمعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 حقيقة اللفظ المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 لان الصادق معناه بالغا في معناه وهو كونه في معناه
 ايجاد معناه المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 فيكون المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 يجب ان يكون المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى

على السبعين دون ذلك
 واما الكلام الذي لا يحل
 راسد كونه في معناه
 معناه بالعبارسة م

ان الكلام النفس الذي هو صفة لغة انما هو له لول الحفظ
للكلام لا الحفظ وانما اذا كان الكلام النفس مع رتبة العلم
الاجزاء ارفع الشاغل بين الصديقين ولا يصير التماس
للقطبان فانهم ذلك كان انما رتبة لغة وضع ما يوسع من
النقطة الصفه الاستبساك بما لا خلاف وفي البري ان
ان سمع الاصح والاشد من غير من المخلوقات التي تصدق
فما تقرر محقق واما العلم من قول المعلم انما هو
تمام المعرفة وحكمه العلم على وجهه انما لا يبرهنه انما
خسر البنية ولا يتغير ولا تصور الذات العاقلية
انما هي لغة الضرورات والبرهان الذي يقول ان العلم
انما هو بانه ليس له البدي ونقصه تصور اصله في نقصه
انما هو بجهة القابل ولا تفسيره جانب القابل اصله ولا
في وجوده قطعا قال ابي حنيفة العسل محصيان في العسل
قد لا يكون له الا في البيان ان ليس لهيات الممكنة في
وضع كونه محسوس بل في حقيقته على الوجه ما لا يمكن
المفهوم في متماثلين في الوجه على ولا يكون كماله في

مجلس علمیه و معارف
تأسیس و ترویج
تأسیس و ترویج

[illegible]

المذكور ولا يحتاج الى ضم شئ منه اصلها ذكره في شئ من
 لتساوي مراتب الاسماء فوق الواحد ظاهر ان هذا
 عبرة في المذكور وهو ما علمنا ان في ان هذا بيان
 ان هذا براسه وتوحيده لم يبق ان الحقائق انما هي كيان
 انما هي كيان مستقلة او مجردة والحقائق الجبراهية كيان
 كيان كل واحد منها مستقلة في الفرد لا في مراتب الاسماء
 الواحد منها بمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بغيره على كل مرتبة
 ودون بعضهما من مرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 الحقائق التي لها المكان استنداد في ان كان لها مكان
 استنداد في كيانها فثبت ان بعضها على مراتب الاسماء
 انما هي بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 ووجوب الواحد بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 استنداد في كيانها فثبت ان بعضها على مراتب الاسماء
 ودون بعضها من مرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 الحقائق التي لها المكان استنداد في ان كان لها مكان
 استنداد في كيانها فثبت ان بعضها على مراتب الاسماء
 انما هي بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 ووجوب الواحد بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة

فرد

قدس سره جل جلاله انما هو في نفسه في نفسه في نفسه
 ان الوجه الحقيقي الذي هو عين ذات الواجب الوجودي ان
 شئ منه اوله في اول اوله في اول اوله في اول اوله
 بوجوه في مرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 بوجوه في مرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 الاول الذي هو مستند لظواهر الشئ في الشئ في الشئ
 جميع مراتب الاعداد فوق الواحد هو ما ذكرنا ووجوب
 عبارة ان هذا في ان الشئ في الشئ في الشئ في الشئ
 يكون حقيقة وجودها بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 الحقيقة في مرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 الحقائق التي لها المكان استنداد في ان كان لها مكان
 استنداد في كيانها فثبت ان بعضها على مراتب الاسماء
 انما هي بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 ووجوب الواحد بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 استنداد في كيانها فثبت ان بعضها على مراتب الاسماء
 ودون بعضها من مرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 الحقائق التي لها المكان استنداد في ان كان لها مكان
 استنداد في كيانها فثبت ان بعضها على مراتب الاسماء
 انما هي بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة
 ووجوب الواحد بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة بالمرتبة

في مرتبة

ل

وهنا في نفس الوحدة والبرهان الواحد في كل من القسمين
من لوازم نفس الكثرة: الوحدة على قسمين احدهما كمال
الكثرة من لوازم شأنا يقال ان يكون واحد فزيد وكما
او وجوده في حيز الوحدة بينهما وهو منسوب الى الكثرة هو زيد
وغيره لان الالف في المشترك بينهما حيز واحد وانما
يسبب منها الكثرة منسوب الى الكثرة عنها بهذا الاستسباب من لوازم
الوحدة لان سبب الكثرة من حيز مشترك ذلك الامر الوجودي
المشترك بينهما فلهذا القسم من الوحدة لا يتصور ان يكون الالف
التي هي كثر ولو بالانساب كما لا يتصور ان يكون فيها كثر لانها
حيز واحد فلو كان بينهما كثر في الوحدة من لوازم سبب الكثرة
وهذا الواحد هو الوحدة المتحدة العرفية التي لا يوجد
الملكيات لان كل واحد من زوجيها في الوحدة التي هي كثر
في الحقيقة من الشاهد وليست وحدة حقيقة والوحدة حقيقة
بشرط الواجب بان لا تكون الوحدة المتحدة العرفية من لوازم
سبب الكثرة لانها علم حقيقي منها سبب جميع وجود الكثرة
واقدم من حيز الوحدة العرفية المتحدة العرفية

فقد من لوازم سبب الكثرة بهذا المعنى وانما هذا ذلك من الوحدة
العرفية فقد بسط من لوازم الواجب من شأنه ان يكون
ويعتقد لا يبرهن وجوده من معنى مطلقا في نفس الامر ان
لن يكون نظيره من ذلك الوحدة فقد العرفية لا بعد سبب
وجود الكثرة منها وانما حقيقة الواجب محض لا يكون
لا يقتضي عدم كثره الا في ذاته فان عدم كثره في ذاته
وانما كان لطلب حيزه وبقائه في عدم كثره الا في ذاته
فانما به لطلب حيزه في البرهان من غير ان يكون
لن يكون حقيقة الواجب حقيقة الكثرة وانما يكون
مقتضية لاسا لا كثره ولا للوحدة وعلما في واحد
لا اجتماع بين قد علم من كثره في حيزه وانما
وهو ان الواجب المحض حقيقة في حقيقة عدم كثره الا في ذاته
بذاته او ان عدم كثره الا في ذاته بانها باقضا في
ويعتقد بانها باقضا في ذاته بانها باقضا في ذاته
بأنه لو اقتضى العرفية لكان اقتضاؤه من حيزه في حقيقة الواجب
المحضر فحينئذ الاول هو لن يكون المحض لعدم كثره الا في ذاته

[illegible]

ثم يبيح بانه مما كان مختلفا انه لا يكون له مفهوم الواحد الى
 مفرد واحد لان العقل يحكم به في الامور المختلفة المتباينة
 وبما يتبعها من مفرد وانها المتباينة لا يكون لها مفرد واحد
 لمفرد واحد لغيره من مفرد العقل في المفهوم الواحد لا يكون
 له مفرد واحد منها الا اذا كانت تلك الامور مختلفة في امر واحد
 يكون مشتركا بين تلك الامور المختلفة او يكون تلك الامور متباينة
 وفيه يتبين ان امر واحد وامر مشترك لا يكون له مفرد واحد
 ولكنه لا يوجد له مفرد مشترك كما مضى في كل مفرد واحد مشترك
 في الموجودات لا يبيح له ان يكون مفرد مشترك في كل مفرد واحد
 مفرد ذلك المفهوم انه مشترك في الوجود في امر مشترك في الوجود
 لم يكن في شئ من خصوصيات مفرد ذلك المفهوم في الوجود
 المتماثل في الوجود خارج عن الموجودات المتماثلة في الوجود
 في شئ من خصوصيات مفرد ذلك المفهوم ويجب ان يكون مفرد
 الامر واحد ايضا لان ما كان مشترك في الوجود واحد في الوجود
 مشترك في سبيل التساوي التي لا يفرق في سبيل التعقيب
 لانه اذا افترق في امر واحد او في مفرد واحد لم يكن مفرد واحد في الوجود

حجة ما ورد في كتبهم من وجوب لزوم لازم
 بين الوجوب والتعين لزوم فصح وجوب واحد
 الآخر يجوز وجوب التعيين بوجوب الوجوب
 ما عدا ذلك وجوب غير لازم بينهما لزوم
 كجوازهم وجوب التعيين بوجوب الوجوب لا يخرج
 جواز تحقق الوجوب من وجوب التعيين بوجوب الوجوب
 وغيره نظر في لزوم التعيين عند لزوم بالذات
 والذات وجوب تحقق التعيين بوجوب الوجوب
 تحقق الوجوب في حق الشيء بوجوبه
 لا يشك في ذلك لانه اسقط بعض الصفات
 لا اسقط المقدرة التي من شأنها
 له الوجود في نفس كونه كوجوب الوجوب
 وجوبه في نفسه بوجوب الوجوب
 بوجوبه في نفسه بوجوب الوجوب
 بوجوبه في نفسه بوجوب الوجوب

ان كان الامر في ان لا يشك في وجوب الوجوب
 لزوم في وجوب الوجوب في وجوب الوجوب
 او في وجوب الوجوب في وجوب الوجوب
 بمعنى القدر

والاشكال في وجوب الوجوب
 والاشكال في وجوب الوجوب
 والاشكال في وجوب الوجوب

اصحها في وجوب الوجوب
 جواز تحقق اصحها بوجوب الوجوب
 ان كان تحقق اصحها بوجوب الوجوب
 اصحها ان كان تحقق اصحها بوجوب الوجوب
 ان كان تحقق اصحها بوجوب الوجوب
 فتعين الاول وجوبه في وجوب الوجوب
 ولا يخفى ان وجوبه في وجوب الوجوب
 الدليل الاول في ذلك الدليل ان وجوبه في وجوب الوجوب
 في الوجوب وجوبه في وجوب الوجوب
 فتعين كل منهما بوجوبه في وجوب الوجوب
 ان في وجوبه في وجوب الوجوب
 ولا يشك في ذلك لانه اسقط بعض الصفات
 لا اسقط المقدرة التي من شأنها
 له الوجود في نفس كونه كوجوب الوجوب
 وجوبه في نفسه بوجوب الوجوب
 بوجوبه في نفسه بوجوب الوجوب
 بوجوبه في نفسه بوجوب الوجوب

ان غير الواجب كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 وهو جزو ذلك الغير كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 على الوجود بل كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 لان المتكسر لا يكون كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 الحكم متقدم على الواجب لذاته بالوجود وكغيره من الوجود
 على الوجود بل كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 قد تم من خلافه وايضا اذا اخبرنا ان المتكسر من الوجود
 من الواجب لذاته لا ينسب الوجود له الواجب لذاته
 نسبة الذات بما هي عين الوجود في الواجب لذاته ونسبة
 الوجود له المتكسر بالذات نسبة الوتر الى سطح الدائرة المستطيلة
 في الزاوية فيكون وجه المتكسر بالذات امر انزياستفا
 من الوتر وانما ان الواجب لذاته كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 قطار المثلث لان الاجزاء المقدرية لا يكون الى المتصل
 الواحد والمتصل هو مصدر غير كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 بل ان في غاية الظهور ثم يتبين ان الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 ليس ان المثلث في ما هو في المثلث من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم

هذا يكون ان الواجب
 لا ينسب الى الوجود

لنفه عننا اورده على المحقق الامران في سبب ان الواجب
 بعد به بعد ما نقل كلام المصنف انما يقول ان الواجب
 كلام متقدم لان الاجزاء المتصلة ليس لها تقدم على الشئ
 لان ذلك الشئ لا يسطر السبق ووجه ذلك ان الاجزاء تلك الاجزاء
 اجزاء او غير ذلك من غير تقدم بل كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 ووجه الدفع فلا كلام في كلام المصنف انما ينسب الى الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 حقيقة لا بحد من غير ذلك اورده ثم بعد ذلك المتكسر
 الذي ذكره صدر المدققا ونسبته الى المتكسر من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 محدود الزاوية مع بر ذلك اجواب لقوله والقول بان
 ذات الجزء المتصل متقدم على ابيط بعض ان العقل اذا ذكر
 الكل وذلك الجزء على الوجود بل كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 لا ينسب الى الوجود بل كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 من غير ان يثبت ذلك المطلب في ذات الجزء المتصل بل كغير ذلك الغير متقدم
 العقل عموم الوجود بل كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 متقدم على المتصل في الوجود بل كغيره من الوجود بل كغير ذلك الغير متقدم
 اجزاء وانما اشترطه هو ان ذلك المتصل نفسه متقدم على غير

هذا هو كذا في
 الواجب

هذا هو كذا في
 الواجب

وبالجملة ان الفصل الواحد علم متصل الى جزاء ولم يترك الالف
واحدة لادوات واذا الفصل على الجزاء فقد انقضت
الزات الواحدة وحدثت الزوات المستعدة فلم يبق
ذات واحدة مستعدة للزوات المستعدة وبعد ذلك لم يبق
شيء على الرسالة ولا على الاستدلال شيئا لم يبق الا
الوجوب لانه هو الوجه الذي لا كثره في العلم بالواجب
اوله ان اول وجه الاول فيكون كونه اوجبا للزات بناء على ما سبق
وجي الثاني يكون ذلك الجزاء كماله انه لم يبق هذا الوجه
ان كره في كونه اوجبا وقد تقدم ان وجه العلم بالالف
الكلية في الطبقة قال بهيئته الفصل اعلم ان المراد
وجوه من الابع لم يكن منها واحدة بالالف اعم
الموضوع للفصل لتحقيقه بغير تنفق بالالف
او انه لم يبق بعد العلم بان الجزاء الذي لم يكن
لذلك الكثرة تحقيقه وثبتت الجزاء في جميع
عليها من الفرقان والالف لا يفتي غير اذا غلب
فقد قول ما يتصور انه كونه في جزاء لم يبق كونه في

[illegible]

في الغير وكل ما له واجب الوجود بالذات محله الوجود بالذات
 محقق واما وجود الواجب بالذات في ذات الواجب
 بالذات وهذا باطل ايضا لانه اذا فرض انه امر كغيره محله
 آخر فملك العلة علم تحققه بالوجود عينه لم يتبع لها امر آخر
 لان ما يغيب شئ لا يتصور الا الشئ موجودا وبذلك ان وجود العلة
 ولم يملك كونه حله لعل ذلك العلة كغيره من وجوده العلة مانع
 لانك قد عرفت ان الشئ لم يثبت له الوجود لا يقع ان
 يتبع له امر آخر وبهذا لا ينافي ما نورد عند المحققين من لزوم
 المزية لانه ما ينبغي ما سبق ان معنى الكلام هو ان وجود
 المزية لا يدخل في لزوم المزية لان المزية تفكر في الوجود
 عند كونه محله لا في محله الوجود المزية كغيره من العلم بالقياس
 لان زعمنا قد ثابت ان العلم لم يملك تحققه بالوجود لا يجوز له
 كونه محله الشئ فان فرض ان واجب الوجود بالذات علم الوجود
 فلا بد له من كونه من الاحتفاظ بالوجود علم الوجود فذلك هو الوجود
 هو مع العلم انما لم يكن عين الوجود الذي هو علم الوجود
 الشئ على نفسه او غيره فنفس الكلام الذي قاله لم يرد على غيره

مسنده الى الميزية
 دون قوله وهو المسند

وهو باطل لبطوله الشئ وهو مكنى الشئ واحد جزئي حقيقي
 بوجودات متعددة فيهم علم كغيره من الشئ من وجوده بالذات
 نفسه وجعله لنفسه لانه الموجد في نفسه وجعله لنفسه لا يغير
 للوجود وعند الوجود ايضا اذا فرض ان الواجب بالذات
 كغيره من وجوده كغيره بالذات باعتبار ذاته مثله في ذاته
 فيلزم له كونه كغيره بالذات مثله في ذاته كغيره من الوجود
 لانه الوجود هو من ذاته في ذاته اذا كان بالذات مثله في ذاته
 كغيره من الوجود فيلزم الكمال الى ما منه العلم وبذلك شئ
 زيادة وجوده الواجب بالذات في ذاته كغيره من الوجود
 القائلين بزيادة وجود الواجب بالذات في ذاته كغيره
 سأل منهم فيما ان ينفوا عما المفاسد الثلاثة لذلك القول
 بل يجوز له كونه شئ في خلقا لنفسه وجعله لنفسه في نفسه
 في اجوابه ان يقولوا لان كل شئ كان له شئ في ذاته
 راجع وجعله علم كغيره من نفسه رخصه لم نقول انه يجوز
 له كونه الشئ خلقا لنفسه في وجوده كغيره اذا قيل العلم
 هذه المفاسد لانه لم يقلوا فيكون هذه المفاسد لا يملك

والله اعلم بالصواب

علم الوجود والعدم
 علم الوجود والعدم

كما ان الفاعلين بالجزء الذي لا يتجزأ غير منفصلين عن الفاعل
 بل هم على القول بالجزء ولا يبالون بذلك انما هو
 اسهل عندهم من الرجوع عن القول بالفاعل
 فاما بالعلم فهو معلول لما قد عرفت ان الاشياء اذا كان
 وجودها زائدا على ذاته فلا يكون علمهم هو فاعل لوجودهم
 ظاهر في بديهة الفهم فاعل وجوده امر آخر فيكون معلولا
 مقام الامر المقوم بعين الاشياء كما انه حقيقة
 تكمن اية زائده على حقيقة اذا كانت زائده على حقيقة
 من مقوماته فليكن وجوده في يقوم مقام مقوماته وادواته
 بشرط سلب عدم بعين ان واجب الوجود هو الذي
 الذي لا يكون فيه شيء من عدم وشرية قوة كوجود الممكن
 فان وجود الممكنات لا يخفى ان شرية عدم وشرية قوة
 لان جميع الممكنات بعضها مصطفيا بما عند ذاتها وادواتها
 تحت مقومات القوة وبما ان الوجود هو الفعلية
 احد اقسامها صرفه لا يمكن ان يكون شرية القوة اصل
 وهذا هو فعلية شرية بالقوة كفعالية الممكنات فالقوة

مصحف

صفحة في فعل المثلث - وبها الواو صاف المثلث
سبب بار الواو صاف المثلث - وبها الواو صاف المثلث
صفحة في فعل المثلث - وبها الواو صاف المثلث

كالعلم والقدرة وغيرهما من

وانه نعم وهذا إشارة الى

نفي الكثرة بعد البت

عن أبي هريرة المتعلق بكاتبه

احمد ولي الله خان

بنام روح لوم الثانیین

بسم الله الرحمن الرحيم

1099

کتابخانه
مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۲

اول شاد که سر علی دانا قناری علم کلام
 علی شاد که سر علی دانا قناری علم کلام
 علی شاد که سر علی دانا قناری علم کلام

حضرت علی دانا قناری علم کلام

۲۹۹

۴۰۰

حضرت علی دانا قناری علم کلام

حضرت علی دانا قناری علم کلام
 حضرت علی دانا قناری علم کلام
 حضرت علی دانا قناری علم کلام
 حضرت علی دانا قناری علم کلام
 حضرت علی دانا قناری علم کلام

4-2
2-1
25

175/15